المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... الرقم :

٤١٥ الفوائد الضيائيه ، الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد
ف ج ٨٩٨هـ . بخط أمين الدين بن فتح الله
الشريف ٩٩١هـ .

١٧٥ق ١٧س ٢٢٫٥×٣سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع
٥٨٨ الأعلام ٤: ٦٧ بروكلمان ١: ٣٠٤ الذيل ١: ٥٢٣

أ - النحو ، اللغة العربية ؟ - المؤلف
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - فوائد
وافية بحل مشكلات الكافية .

هذا الكتاب منلا جامي نفعنا الله به نا...

الشيخ العالم العلامة الفهامة الفاضل

الكامل الشيخ عبد الرحمن الجامي

رحمه الله رحمة واسعة

آمين آمين

آمين

الكتاب منلا جامي

هذا الكتاب منلا جامي نفعنا الله

به

باستنوزة لفظ المنقد المرتخ ... وأجروا على أحكام

التتمه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون
الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد الاعز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه
عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل
اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث
انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سنتها
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر كما
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما

فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا
من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي
الكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في
النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح
حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب في
بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز
اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا
فاللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل المرفوع نحو انت واجروا عليه احكام

اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه
اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ و
لم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاستقامة مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء
بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني قيل يخرج وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل
اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح و
لا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى
بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ

الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان
قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة
والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلها كلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
باسماء الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص وليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما
مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزؤه وفيه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر

فنبغي ان

لذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
يتركب فيه تجوزا كما تركب في مثل تأبط شرا وبرق نحره علما على انه صفة
للفظ ومعناه حيث لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يدخ مر بان
نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واسنا نصبه وان كان المعنى
لم يتبع رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشباههما مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا
فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورد
صاحب المفصل في تعريف الكلمة بانها اللفظ الدال على معنى

مفرد بالوضع مثل عبد الله يخرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة و
بقي مثل قائمة وبصري مما بعد لكثرة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه لكان انسب كما عرفت
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من
ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي
اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من
غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية

وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على
معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة
على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان
الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها اما ان صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال و
الاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد
الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو
المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم

اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز
عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع
لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن
دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما
بعد بناء على تفاوت الطبائع الكلام هو في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه والمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
ولا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فخرج لفظتان ولد

المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمنه
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية منه
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين احدهما الملفوظ والاخرى
منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيثيات الكلمتان اعم ان
تكونا الكلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه
او قائم ابوه فان الاخبار في مثل ذلك انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني
قائم الاب ودخل فيه ايضا [illegible] مهمل ودير مقلوب زيد لان المسند اليه فيهما
مهمل المبين بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر
في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه
صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل اخص من الجملة
قيده به فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا

بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة
ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن
اسمين احدهما مسند الى الاخر فهو مسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل وحرف وفعل وحرف وليس الخ اى الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل والاحتمالات الباقية الاربعة
ففي الحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسند اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو
زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على
معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير

بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى
في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا
باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبارها لا باعتبار امر خارج عنها
بخلاف الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في
نفسه انتهى كلامه ومحصل ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بالغير كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح
لان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فسقط الاحتياج في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو
المراد بقولهم ان للاسم والفعل كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة

دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن
ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما
عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت
هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله

بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل
ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه
الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا
المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها
بما يدل على اعتبار كينونية المعنى في نفس الكلمة
وبهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما
سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا
ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزومها تعقل متعلقاتها اجمالا
تبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة بتعقلها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات لان الغرض من
وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات

لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد
انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناها
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع
احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن
مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظة الدالة عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
جميعها لانها منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان
النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقا او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك فليس
شيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وحج

الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال
الاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل
على واحد معين ايضا تضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما
سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد
ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه
منتهاها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض
لا يرد منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره
وهي الشاملة اذا دام هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او
غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي
لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم لكان
شاملا للميم في مثل قوله ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي
اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بها
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام واما اختص دخول التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على معنى المستقل ...

اشارة
لا نقل عن اصل
مطابقة والحرف لا يدل
على معنى المستقل والفعل
يدل عليه تضمنا لا
مطابقة وهذه
الخاصة ليست ......
افاد الاسم فان حرف
التعريف لا ......
...... ملحوظة
انه نقص الواقع في موقع
النقط اعلاه هو عبارة
عن خمس كلمات فقط
كما يكون ناظر

٩

فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر
يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالا
ولنا قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الا
فتمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا
اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي هو المعرب وما
اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
من الاسم المركب اي الاسم التي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
في زيد وقائم وهولاء في قولك زيد قائم وقام هولاء بخلاف ما ليس
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما
مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في
فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
مثل هولاء في مثل قام هولاء لكونه مشابها لمبني الاصل من جملة ا
المرتبة عليه ... فمعرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر

اسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في
المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية وحرف
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف لم يشبه مبنى الاصل
ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسام الا تنوين الترنم وسيجي في اخر الكتاب انشاء الله
تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به ووجهة اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول والحق
بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشي
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا [illegible] فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
[illegible] ... جر لا بذكره لفظا وجر اخته اسما
[illegible]
التخصيص التخفيف

فان ذلك لا يحصل الا باجزاء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المغرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو ظاهر في كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب
بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم في التراكيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا
فايدة له يعتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف
اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم
الشي على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرف
به من جملة احكامه كما فعل المص رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر الكلمة

ذاتًا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلاف
يكون في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا
واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على
التمييز اي يختلف اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان
فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل حكما
لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا كان

بعض الاسماء المعدودة الغير الشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا
حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة ههنا فليكن هذا الحكم
ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة
الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب
ذاتا او صفة اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة
او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها اخرجا بالحيثية المفهومة
من قوله به فان المتبادر من السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب
البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن
اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفا
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل التناوب
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك
فوقع بينها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة
على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في آخر اسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المعنى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة
والكسرة والفتحة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء

فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا
لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل
المعنى المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل كما يقتضيه
اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وكذلك
لان المعنى معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد
الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير المنصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما

ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلاث في احوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث
في احوال الثلث بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء احترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان
النصب فيه تابع للجر احذاء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر
السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجي ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات [illegible] رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه
تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد
ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لا الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشي المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية

غير المنصرف بالضمة

١٣

وفوك وهو اجوف واوي لان اصلها اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها
كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سيما عند الحاق ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيما من العرب

اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر
انما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره
الف يسقط التقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنون وارضون مما لم يكن
واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو وعلى لفظه
وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة

مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى
هذا القياس الباقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في
المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع
مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فيناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلاثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع
بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفته وكثرة التثنية وكسروا في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا
النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في
بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير اليهما سابقا وكان

التقديري اول اشار اليه او لانه بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير (والتقديري)
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العوامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخولها موافقة
لها او مخالفة فيما ذهب اليه بعض من ان اعراب هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير
مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور اعرابه في
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في
اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت
محذوفة بالالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا
في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاضي يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون

في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا
في الاحوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه اي فيما عدا
ما ذكر مما تقدير فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وعرف المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
(وغير المنصرف) ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع
شرايطهما فيه اثرا كما سيجئ ذكره من علل التسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع
تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة

لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل
في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب نقوله زايدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من التوجيه
زيادة الالف مع انها ايض زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في
هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله
اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد والقول بانها تسع تقريب لها
الى الصواب لان في عددها اختلاف فقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم
انها احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي
ايراد زينب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدیكرب مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل حكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا
كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما
افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان
لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزايدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة

فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وباد
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا
الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله
صبت على مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين ليستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضروري عند الشعرا واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد
لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات
الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين منصرف لانه رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم و
ان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب

السبع واقف قد يحذف الخبر لقيام قرينة اى حذفا واجبا
فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اي غير الخبر
وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا الذي بعد لولا
زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشي لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر
خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها
فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مؤولا ويليه منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قايما اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما فمذهب البصريين
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما حذف في
متعلقات نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم

الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا قيل
فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره يجوز ضربي زيدا
يلابسه قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قايما
اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا يلابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
يقول الذي ضربت قايما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو
خبر المبتدا والعامل وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل بجعل قايما من متعلقات
المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتداء
المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي
سده الحال بحمله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه
قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل
رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر
الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون

مقسما به وجزء القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي العمرك وبقاءك
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قايم مقامه فيجب حذفه العمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا
ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها هو المسند الى شيء آخر بعد دخول
احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي
الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد
بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يرادت اثر فيهما لفظا او معنى
فلا ينقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة
بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايم في ان زيدا

قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه
كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكره ومعرفة وفي احكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان
جملة فلابد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبر المبتدا ويصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال
اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا
في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا
فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
نعم ان الدنيا ابابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا توسع في غيرها

لا الكاينة التي لنفي الجنس اي لنفي صفة اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا
وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار
والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لما يكون خبرها الظرف وغيره ويحذف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرونه في الخبر في اللفظ لان حذف الخبر عندهم واجب والمراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين
يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر
في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر

ولهذا تعيلا ان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه

بعد دخولهما اخرج به غير اسم ما ولا وما عرف من معنى الدخول

لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك

وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه

يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون

لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء

كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا

وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ اى قليل لنقصان مشابهته لا لليس لان ليس

لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال

فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس

لا براح اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي

الجنس لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد

بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات بان يكون مسندا او مسندا

اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها والحقة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على

علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف

والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين **فمنه**

اى من المنصوبات ومما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة

اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام

بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول

عليها الاربعة الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه

او معه اوله **وهو** اى **المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد

بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه

موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا

وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق

من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم

من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا

او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما في معنى الفعل

نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به

ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان

معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك

ضربة تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على
المحدود جامعا مانعا **و** قد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها **و** قد يكون المفعول

المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه
اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا **و** قد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا **و** قد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا **قياسا** اي حذفا قياسيا يعلم
له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي هذه

المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذا ان مثالا لما وقع
مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موضع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه
به فعلا او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير امثال لما وقع
بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اى يسير امثال لما وقع مكررا
اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره

غرضه المط منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المط من شد الوثاق اما المن او الفداء فصل الله
سبحانه هذا الغرض المط بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا
بعد الشد واما تفدون فداء اى من تلك المواضع ما وقع
اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز
به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد
الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى معنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له او نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ

الشكلی ای یصرخ صراخ الشکلی وهی امراة مات ولدها ای من تلك
المواضع ماوقع ای موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا یحتمل لها
ای لهذه الجملة غیره ای غیر المفعول المطلق نحو له علی الف درهم
اعترافا ای اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهی له علی الف
درهم لان مضمونه الاعتراف ولا یحتمل سواه ویسمی هذا النوع من
المفعول المطلق تاکیدا لنفسه ای نفس المفعول المطلق لانه انما یؤکد
نفسه وذاته لا امرا یغایره ولو بالاعتبار ماوقع مضمون جملة
لها ای لهذه الجملة محتمل غیره ای غیر المفعول المطلق نحو زید قایم
قایم حقا ای حق حقا من حق یحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
مضمون جملة وهی قوله زید قایم ولها محتمل غیره لانها یحتمل الصدق
والکذب والحق والباطل ویسمی هذا النوع من المفعول المطلق
تاکیدا لغیره لانه من حیث هو منصوص علیه بلفظ المصدر یؤکد لنفسه
من حیث هو محتمل الجملة المذکورة فالمؤکد اسم مفعول من حیث اعتبار
وصف الاحتمال فیه یغایر المؤکد اسم فاعل من حیث انه منصوص علیه
بالمصدر ویحتمل ان یکون المراد انه تاکید لاجل غیره لیندفع وعلی هذا
ینبغی ان یکون المراد بالتاکید لنفسه انه تاکید لاجل نفسه لتکرره تقرر حتی
عن التقابل ماوقع مثنی ای علی صیغة التثنیه وان لم یکن

للتثنیه بل للتکریر والتکثیر ولا بد فی تتمیم هذه القاعدة من قید الاضافة
ای مثنی مضافا الی الفاعل او المفعول لئلا یرد مثل قوله تعالی فارجع
البصر کرتین ای رجعا مکررا کثیرا وفی جعل المثال من تتمة التعریف
لافادة هذا القید تکلف مثل لبیك اصله البّ لك البابین ای اقیم
بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مکانی اقامة کثیرة متتالیة
فحذف الفعل واقیم المصدر مقامه ورد الی الثلاثی بحذف زوایده
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضیف المصدر الیه ویجوز ان
یکون من لبّ بالمکان بمعنی البّ فلا یکون محذوف الزواید
وعلی هذا القیاس سعدیك ای اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنی اعینك
الا ان یتعدی بنفسه بخلاف البّ فانه یتعدی باللام
هو ماوقع ای اسم ماوقع علیه فعل الفاعل ولم یذکر اکتفاء بما سبق فی
المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل علیه تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم یقولون فی ضربت زیدا ان الضرب واقع علی زید
ولا یقولون فی مررت بزید ان المرور واقع علیه بل یلتبس به فخرج
المفاعیل الثلاثة الباقیة فانه لا یقال فی واحد منها ان الفعل واقع
علیه بل فیه او له او معه والمفعول المطلق بما یفهم من مغایرته لفعل
الفاعل فان للمفعول المطلق عین فعله والمراد بفعل الفاعل فعل

اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد

على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد

درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر

اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل ومما

ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان

اخصر لخروج ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعله

اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم   ويتقدم المفعول به

على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا

اما جوازا مثل الله عبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن

معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم

يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك

ويحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية

جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة

المقالية التى هى السوال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف

الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر

ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم

او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

من تلك المواضع الاربعة سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخر نحو امرا ونفسه اى

اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا

خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى ايت اهلا اى مكانا مأهولا

معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد

لا حزنا والموضع   من تلك المواضع الاربعة

وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت

مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض

فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء

وقصد نداءها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع

عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد

ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افراد المصنف

بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى

مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه

وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله

صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى

بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى

والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
اى طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون الته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اى نيابة
لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب
مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده
مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كليهما مثل يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئى
الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل
والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض
الفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار

فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة
او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء والفعل مسند
الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق
الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف فى
هو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى
المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف لكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء ويا زيدان
مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام يدخل وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما
فتحت ليلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا للقوم
فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى واقع موقع كاف الضمير التى
يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير

فان عطفت على المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت
مع ما قلنا بين فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد و يا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحروف واللام الجارة
خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحروف واعرب على ما هو الاصل فيه
قيل وقد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
و يا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما
وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث
بالمهدد واسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من لوم خصومته وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء و يا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء
ما يقتضي فتحها هو ظاهر مما سبق ويفتح اي جنس المنادى على الفتح لاحاقه
الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام
فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجتمع

بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اي بنصب
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب في المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وسوى
المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف
واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا يكون
معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا فمثل يا عبد الله
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له
لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
لا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها
معين او غير معين فامثلة الاقسام بأسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال على حدة
على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما

انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط
وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيدا وعمروا لا وعمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب ولما جعلنا المفردة
اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل
فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة
فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن
وجهه ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما
جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا
الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى
لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا والبدل لاخرنا والموضع الثانى
من تلك المواضع الاربعة كان المختار عند المصنف ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا
لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين
فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها لانها
اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث فى
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه
فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه لو
مباشرة حرف النداء لو هى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء
النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه
لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع المحل ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا

بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكالى عمرو ولى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى
ولوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لحرف النداء
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل
انا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غيرهما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول
يا عليه فقيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد
منهما حكم المنادى الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا او مطلقا
اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد

وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى
على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى
المبنى على الضم الموصوف بان يجرد عن التاء او يلحق بها اعنى ابنة بلا
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد
الطويل ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل
علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع
لكن المختار فتحة الكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا
اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط
اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا
عن اجتماع الى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان
صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابيه موافقة للحركة الناشئة التى
هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك مانح

بما لتدل الشهرة على اليا المحذوفة بالحذف او القلب فلا يقول ياعدو ويا عم
وقد جا شاذا فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالها فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حال
الوقوف تقول يا غلامية ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما
فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا تا لكن فتحا
وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة اليا او مكسورة لمناسبة الياء
وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة وهم
منكرة للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون التاء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هو الاختصار
بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى بالنظر الى الابن
ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامى
فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم
بحذف اليا والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا
وقالوا ايضا وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن

عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال
اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه الضرورة مقيد بسعة الكلام فالطريق
الاولى وهو فى غيره اى فى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية
داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى
آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى
الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فتدخل فيه الشبيه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية وان يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فى النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى.

ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه عدم دخوله فى المنادى ظ وهو ان الاصل
فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا
على ثلثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم
مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى والزيادة على الثلثة لم يجز نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة ولما اسما متلبسا بالتانيث
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلى ولم يبالوا ببقائه بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء
كلمة اخرى برأسها ولا ترخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه
فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
فى بيان كمية المحذوف به فقال فان كان فى اخره اى اخر المنادى

زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا ولحن به
عن نحو منايسه ومرجانة فان الالف والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره
لانه يكون من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح
اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخر منهما فى حكم الصحيح فى
الاعلال قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها او
المراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو
مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخر وهو اى والحال ان ما فى اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ
هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون رخم
بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا اى الحرفان
الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فلما زيدتا معا
واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت المدة التابعة

لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
لانه لمنزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصوده وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمه
بعد الترخيم على ما كان عليه فيترك على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة
وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل اي قد يجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون
له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم
مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها   يعني العرب صيغة النداء يعني خاصة

في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة من يبكي عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكيه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل وا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص
المندوب بوا متميزا به عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل
حكمه يعني اذا وقع المندوب على صوره قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او شبهه به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا
المعرفة ولك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مدة مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او
ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة

غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ
اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى الحال الوقف بيانا لها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عندها الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر
بهذا اللفظ مندوب خاص ليتنقل الذهن اليه ويعرف ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق الموصوف
مثل وازيد الطويلاه لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه جىء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جىء بها بعد تمام
الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل
وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه جوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال من المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس وبعض ما كان
نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كما رجل او لم يعرف مثل يا رجلا لان نداء

لعله يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن انه منادى
والاشارة اى ومع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه اللهم او بغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظ اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها
الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا
الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام ولفظ
الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال
محسنا احسن الى واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف النداء
من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفى افتد
مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق مخنقه وقال افتد مخنوق
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى
يا كروان وفيه شذوذ وان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم
قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا اطرق
كرا ان النعام فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى

هو اكرمك فذا اصطلح وحمل الى القرى فلا على ايضا بحذف المنادى لقيام
قرينة نحو الا يسجدوا وعلى تخفيف الا على ان حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس
من هذا القبيل فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب من تلك المواضع الاربعة التى وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له على
شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله
بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا
عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه
متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه
زيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم
بضميره اى بعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم المتقدم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط
بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم سواء كان الامر بنفسه او بشبهه
بغيره او بمناسبه اى بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين

امرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج جر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانى اشتغاله بالضمير مع تقدير
ما يناسب الفعل بالترادف والثالث اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها
ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ
على الشئ يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد فى هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده
اى ضربت يعنى الفعل المفسر الناصب لزيدا فى زيدا ضربته ضربت المقدر

فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى
ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسرها يرادفه اعنى مررت
به واهنت فانه مفسرها يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضربت الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسرها يستلزمه اعنى جبست عليه ثم ان الاسم
الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار فى الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع
يعنى النصب لان قرينة صحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية
التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لو يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة
على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا
الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم
مع انها تاييدت بالسلامة عن الحذف ا ه واما اذا كانت مع غير الطلب احترازا

اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع
غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونه من اقوى القراين مثل
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها فلا ينافى
ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى ما ولا
وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يتقدم
معمولها الصفتها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان
زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته ولغا
قال حرف الاستفهام لانه عار النحو فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته
ولم يقل بهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل جاء زيد ضربته فانه يجوز وان استقبح
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير
الفعل وبعد اذا الشرط الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله
تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده

فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر
والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد
حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا
وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي لبس ما هو
مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر
في حال الرفع بالصفة فلا تعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته
للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا التباس انما هو بين خبرية
ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه وبين صفة التفسير
فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
ينصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتدا وجعل خلقناه خبر
له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن حيث لبس بالصفة لاحتمال
كونه في قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم

ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قايم وعمرا اكرمته اي عنده
او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتدا ونصبه بتقدير لفعل
والوجهان المستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصول عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب و
يجب النصب اي نصب اسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان
ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربت مثال لحرف التحضيض وليس مثل اذا زيد ذهب به منه
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي

النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس
منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر
ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه
الذهاب به اذ ملابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما ذكرتم
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار
النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فقد فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء انه
خلاف ظ الاية فان المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن
في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن

في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا وتقديره كل شيء
هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيره ولا كبيره واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره متعلقا امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظ ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل
تحت هذه القاعدة مع ان القراء فيه اتفقوا على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة
لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما يحملوا الاخراج فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط لمعنى الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتداء كالجزاء والفاء داخل
عليه مرتبطا بالشرط على سببه للجزاء ومثل هذا الفاعل لا يعمل ما في حيزه فيما
قبله فامتنع تسليط فعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا بحذف المضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده
ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة وللتفسير وجز الجملة

لايعمل في جز جملة اخرى ومع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع
والا وان لم يكن الفا بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون
داخلة تحت الضابط فالمختار فيه النصب واختيار النصب بطل لاتفاق القراء
على الرفع فلابد من جعل الفا بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعيين الرفع
ومن تلك المواضع التي وجب حذف الناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
شي وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر
المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المذكور من قبل
قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر في موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه
وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد

او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرها منها والطريق الطريق
مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فتقدير اتق في
مثل بعد وعد وتقدير بعد في مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق و
نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما هو ذلك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك و
الاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه
ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وعدم دليل
ذكرها فيما بعد تقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول
في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن في
تقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياس مع ان وان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلو ثبت

الآن دائما هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكورا تضمنا فى ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله
ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج زمان او مكان
عن يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيها اولا وقوله مذكور يخرج
به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل
لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم
الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا ان يراد تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى
المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل
المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه بتقدير

فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان ومحدودا
تقبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وفطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما
قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست
خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير فى اذ لم
يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من
المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى
معناها فان امام الامير مثلا متناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها
قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما وفى
بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ المكان
وان كان معناه نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معناه نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله

وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك
ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انها مفعول به لا مفعول
فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص يوقع فيه يصح ان ينسب الى
مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد وكما
يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل بعناه
على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة
او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب

من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن نحو اعجبني التاديب فان
قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا تاديبا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربت تاديبا
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه اراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل
وهو القعود فان القعود انما هو بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له قسما
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه
اي المفعول له عنده اي الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في
المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقته الا يرى الى صحة تاويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت ركوبه مع عدم
ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه جره وهذا كما قال في المفعول فيه ان

شرط نصبه تقديري وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقديره واللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام بالذكر لانها الغالبة في تعليل
الافعال فلما يقدر غيرها من والباء وفي مع انها من دواخل المفعول له كقوله
نعم خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله فظلم من الذين هادوا وقوله
عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال والنحاة حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى التقدير
اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما
اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي لمحدث فعله وفاعل عامله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا او زمان
الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل عن القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت
الحرب ابتغاء للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن

مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه
الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها   اي الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل منه او المفعول في
وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فانه مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى مصدره اي حيل الحيلولة لان من لزوم ظرفيته لا تقام مقام الفاعل فعلى
هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احتراز
عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء
كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين

اومعنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول
الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل ومعناه
بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
واصلها الواو العاطفة التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد
الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اى لم يمتنع العطف ولم يجب فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية
جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه يمتنع لعدم الفاصل لا بالتاكيد المتصل بالفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان

على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرو على شانك
عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنى الفعل فى هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فى شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو لما فرغ
من الفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر وبذكر الهيئة خرج ما يبين الذات
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول خرج ما يبين غير هيئة الفاعل او المفعول
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد خرج صفة الفاعل او المفعول فانها
تدل هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير معنى
خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم
من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل
او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت

الضرب شديد او كذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه وكانه الفاعل او المفعول
نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل اتبع
ابراهيم مقام بل اتبع ابرهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر
الشي اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع كأن
حال عن مفعول عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرأ مصبحين على صيغة المعلوم
من باب الفعل او مسين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
متعلقا به لا بالمفعول وخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا من المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قايما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
امر خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قايما مثال للفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد

قايما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام وغير منطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير
وانبه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وانبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بحسب وقوع القايم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي العامل في الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما
وزيد في الدار قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير تصريح به او تقديره كالاشارة او التنبيه في نحو هذا زيد قايما كما
وكالنداء والتمني والترجي او التنبيه في نحو ها زيد قايما وليتك عندنا مقيما ولعله
في الدار قايما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في
موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما

ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او بمعنيه
عنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان
جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا
او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها
هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم شروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المبنية عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف
الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله
وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم تشفق على نغص الدخان
البيت للبيد يصف الحمار الوحش والاتن تقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث او التخلية من الارسال وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم تشفق اي لم يخف على نغص الدخان اي على ان لم
يتم شرب بعضها بالدخان والدخان هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى
الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل
المراد به ههنا نفس مداخل بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص حال ورد
به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة

اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهو للحمل الفعل
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي
في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقدم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم
يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان هو مقدر
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل
في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام وان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه
خلافا فسيبويه لا يجوزه اضطرارا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مثلها الظرف لما فيه من معنى

الظرف الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف
والحال لايتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف واخلا فى العامل المعنوى واما
اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر كلامهم فالمراد هو الاحتمال
الثالث لاغير وكما لايتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم
على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربه
زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لايتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصريين منعوا تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله
تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان
حرف الجر يعدى الفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم جعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم جعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكليف وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان تقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق

لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل وهذا رد على جمهور النحاة حيث
شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا فى قولهم هذا بسرا وهو بالنصب
فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة مع كونهما جامدين حالان
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر باليسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل
فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم ويقدم بسرا على اسم
التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق شى واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا حيث انه مفضل
وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير
المستكن فى افعل فانه وان كان متصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع
هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا غير
صحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولا
لانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة على بسرا طيب

ربطا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا لانها
ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر
عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم
بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال
مربوطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابط يربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الرابطة في اول
الامر فاكتفي لها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين
وهذا اي الرابطة بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هذا الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على
ضعف لان الضمير لا يحسن ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر
نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي
يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته الاسم لفظا ومعنى

الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتمل على المضارع المنفي
او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية في المضارع المنفي نحو جاءني
زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو وفي الماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني
زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد
وما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي
الى الحال على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور
الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا
وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه
فتقاربه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة و
لا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله او جاؤكم حصرت اي قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال و
المبرد يجعله جملة دعائية وانما يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل

ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع
في السفر وللمستهدي راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب او قوله
مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول
كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال عنه وقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض
الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمتعلق بقيد العامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف لا ينتقل عن الاب في غالب الاحوال اي احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى حققته وصرت منه على يقين او من حققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي حقق ابوته لك وصرت منها على يقين
او اثبتها كذلك عطوفا قاله صاحب المفتاح احق التقديرات عندي احقه
عطوفا وشرطها اي وشرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي
مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانها لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه قال مؤكدة
من قوله شهد فلا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية
من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون

حذفه واجبا على ان شاهد قائما بالقسط ما اي الاسم الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم المطرح فهو ليس يرفع الابهام عن شيء
بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا
لكن المطلق مصروف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي شرط استعماله في جزئياته او لكل
جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال ذكره الخفاء الواقع
في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذاته لا عن حقيقته واحترز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلان ان الموضوع
له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام

فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او
الخل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى
فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا مثلا فرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى قسم التمييز فالمذكورة نحو رطل
زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شىء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشىء المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد ويعنى به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشىء اى يعرف به قدره
وهو غالبا اى فى غالب المواد واكثرها اى يرفع الابهام من مطلقا نحو فى
ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك الابهام فيه اكثر والمقدار اما محقق
فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد
واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالموزون غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل صفة لمن منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا
وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو كالمقدرات
لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها

زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص
على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على ان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما
فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها
زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم باحد هذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام
فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا يرى ان لام التعريف الداخل على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا فمفرد اى
التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يتشابه
اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليهما
فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاجناس نظر لانه كما ان

يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وتمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية والجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين اذا ثوابا تم ان كان اى المفرد
المقدار تاما بالتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد
او بنون التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما امتنع التمييز خارجا عن الاضافة اى
اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا سائغا اكثر لحصول الغرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيتا ومنوا سمنا والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون
بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو عشرون درهما
اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشرينك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم عشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس

نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا و
الخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات
المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه كان رفعه عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هو النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اى شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك
بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد
طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقدر وابوه ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير

مختص بالاخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
ها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي حاصل بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي
هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي يحتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة وعطف على قوله
في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاخفاء
به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة في وفق ما سبق وزاد عليه
قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وانما
لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير
ربه رجلا هو يكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه التمييز عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون مما يرفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون مما يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة

تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو الوه والا اي وان
لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني
الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما يتعلق لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا
او الزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد
ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب
زيد اباء اذا اردت ابا وجدا واله فعلى كل من التقديرين ان قصد وحدة
التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان
صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فاذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتثنية
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه

نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريدان متعلق الطيب من كل
من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او له بها نحو كفى بزيد رجلا ان
معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا المتعلقة
لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
نحو انا وطفقة الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره
واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله
دره من فارس وقولهم عز من قايل يويد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد لا يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لشبهه
للفعل شابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب

ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او العامل الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له او جعلته
لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء
الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
ومنها بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى
بعض المتعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم
تعقله ماء فهو فى معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز لرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها
مجازا وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل
فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا
يطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على
الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل وتمسكهما
فى هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره

ويعود ضمير يطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة يطيب اليها مقدما عليه ولما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للمحب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد المحب نفسا
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان كمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان
يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس
الحبيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك اى ما يطلق عليه
لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه
الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجريان المستثنى المنقطع من متعدد حقيقة نحو ما جاءنى احد الا زيد او
اجزاء مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا
نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى
ما جاءنى احد الا زيد بالا وغير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم
الا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جريان المستثنى
المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء
كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن

زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو المستثنى مطلقا حيث علم اولا نوعه
يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا سقط له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا
اذا كان واقعا بعد الا بعد غير سوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه كلام موجب اى ليس
بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام
غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا
مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدى وخلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرات الا يوم كذا فانه
مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وعند جماعة بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غير موجب
نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل

منه او منقطعًا اى المستثنى منصوب ايضًا وجوبًا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز
فانهم قبايل كثيرون وفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد
خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضًا وجوبًا اذا كان بعد عدا لان عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا خلوًّا
نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل
الفعل فيعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء
ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع الى
مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى

منه والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم
زيدًا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى (الاصل)
فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجرى الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافًا
فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب
ايضًا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد و
عمرا بالنصب على الظرف بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اى جاءوا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم
او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل
هذا لم يثبت عند المص ولم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو مضى اهلك
لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ

ولا تصرف فيها لانها قايمة مقام الا وهي لا تصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا
عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي
بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى الكلام غير
موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى
منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية
والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدل وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل
في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب
العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى

واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح
ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم
الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او
ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا
نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وانه لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في
ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما قل

كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني
الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه فى الاول بعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى
لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون
المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانه قلت لم يمكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك
ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه
المبالغة فى غلو المجمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ
اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار

واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ اعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكأنها لما اجرى المستثنى للاضافة
اسقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة
غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد منكر فيجب ان يكون
موصوفها منكورا لا متعذرا كما قد يكون متعذرا فى غير مثل جاءني غير زيد
وبعدما كان منكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء
اداة استثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى
الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اى
منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا
على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم ولا يتعذر
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق

نحو ما جاءني رجل ورجال ولما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم
او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا تعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير
ولهذا قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا
غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد
لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا او الا حمارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان
فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله
اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة
لجمع منكور غير محصور هو آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهما الله لفسدتا
وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته
نعم لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد

آلهة لان التعدد يستلزم المغايرة فحاصل الا على غير فهي غيره اي في غير جمع
منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء فلا يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا
الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لانه المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين نحو خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما نصبا وجرا ورفعا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استصحابا استكثارا للرفع
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكثار الرفع فيما على
على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
وسنذكرها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان
او احدى اخواتها والمراد بتعديد المسند بعد دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا

بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم
والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
ويلتبس افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بعد دخولها
ورودها للعمل فيها او ردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في
احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان
الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم
الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان
واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ولهذا احتصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم فاء

بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
نحو ان خير فخيرا اي كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه و
ضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا فاصل اما انت لان
كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون
في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل ما عمل
بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه
اشهر   وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وقد بان
من معنى التعدية او الدخول فيما سبق اندفاع انتقاض هذا التعريف ههنا
ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
الجنس وحكمه ولهذا لم يقل اسم لا لانه ليس كذلك والا لكان من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل

مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن اكثر منها فاعطى للاكثر حكم
الكل فعدّ الكل منها تجوزًا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظًا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس معمولا لها
لعدم عملها فيه هو المسند بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه
قايم لا عرفت وهذا القدر كافٍ في حدّ اسمها مطلقا لكنه لما اراد حدّ المنصوب
منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها فاصلة نكرة
مضافا او مشابها اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذا حال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منها او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله
فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبهًا بالمضاف قوله لك على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردًا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه
مضافا او شبها اي يليها نكرة غير مضاف ولا شبها به ليترتب عليه قوله فهو
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله
على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في نحو

نحو يا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
في الدار والياء مفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع وللنافي التضمن يعني من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا محذوف
تخفيفا والمثنى علما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها
النكرة في الاصل قبل لا ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه اي
بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء
كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في
المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف عمل التأثير
مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون
كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة فليكون مطابقا لما هو

جواب لمن مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم
لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن
لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بالفيصل
بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها
ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي نحو لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة وجوه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها
محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة اى لا حول
لا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب

ويجوز ان تقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول
ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما
مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز
ان يكون رفعه لا لعدم عمل لا بل التكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء
التكرير فقط وقد حصل هنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
هذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه
الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يغير العمل اى عمل لا اى
اثرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة

فتقول الارجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندى ولم
يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا يجيء ماء واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليس لا الداخل عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونى رجلا يعنى هلا
ترونى رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام
رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده احترازا عن
مثل لا رجل كريم ظريف فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى
احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا
احترازا عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يعنى عن الاول
مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمنوع فوله ونعت المبنى اشارة الى انه مبنى
على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد انه اذا ذكر المبنى

على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع
لا المتبوع كما هو الظ ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء
رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل
ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى ان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا
حملا على اللفظ والمحل القريب وقد عرفت امثلته فى بيان فوايد القيود والعطف
على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا
فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لضعف
الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى بزيادة لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد
ارتدى وتازرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كما ذكره اندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب

يكون فيه لعدمه لا التي لنفي الجنس لاما لاضافة واجرى على ذلك اسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين
جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له وغلامين
له فيكون الاسم فيهما مبنيا على ما ينصب والجار مع مجروره خبرا لها وقد
جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي الاسم لان هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجرى الاحكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى
ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيها له اي مثل هذين التركيبين من حيث الا [illegible]
بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له
اي لما اشتمل على الاضافة في اصل معناه اي ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الا ضافة
اتم من المفهوم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار
لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى الشيء انما هو بالنو [illegible]

له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار
فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار بمشاركته في اصل [illegible]
وليس اي في مثل هذين التركيبين بمضافين حقيقة لفساد المعنى المراد المقصود بها
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودين واما ثانيا فلان
المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة ولذا خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد اللام
المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا كثيرا مثل لا عليك
اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا
كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثل
موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد   المشبهتين في النفي والدخول على الجملة

الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهو اي جزؤهما ولاهما
وكذا اسمية اسمهما لغة الحجازية وخص الجزء بالذكر لان عملهما وجعل اسمهما
وخبرهما اسما وجرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر جزلهما انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر جزلهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي
جار عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو
ما ان زيد قايم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا يزاد مع لا في استعمالهم وهي
زايدة عند البصريين نافية موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قايم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها بمعنى النفي
فلا انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلقر الرتبة مع ضعفها في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرهما موجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل
ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قايما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي هو ما اشتمل
اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال للاعراب فانه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف

٦٢

اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان ليس الجر علامة لذات المضاف اليه لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو بمثابته
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا
غيرها هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق لفظ
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا انه كل اسم حقيقة او حكما يشتمل الجمل
التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المفرد
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة
حرف جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة
فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
فالمقدر اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لا بد من ان يلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي متجردا عن تنوينه

اوما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين
والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
ومن الثانية التعريف او التخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف
اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه
لان النقسم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه لم ينقل عنه فيه
شئ من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا
جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قيل من حيث الوجه فان قلت
هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا

ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كانت صفة لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم
الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه
اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف او لا وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مساو
كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
او اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى
اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه

لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه ونحو الاكل بمعنى اللام لا يصح
اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الا
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام ولما كانت الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في
اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان انتسابه الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه ويستثنى
هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانتا مع المضاف
اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف
بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام
امرأة اضيف الى الرجل خرج عنه غلام امرأة قلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد المضاف
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا

ولا تخصيصاً فان قيل لا فرق بين اضافة وبين جعلها علماً في نحو النجم والصعق
والثريا وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك
قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت
اعلاماً لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلم يلزم تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياساً واستعمالاً اما قياساً فلما ذكر من لزوم
تحصيل الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام في ثلث
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع ولما جاء في الحديث من قوله الا
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترازاً عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احترازاً عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مضارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفاً لا تعريفاً
ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض
المعاني ملاحظ العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

بل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكماً حواج بيت الله وبحذف نوني التثنية و
الجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير و
استتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه الضمير علامه واستتر في
القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف اليه
والمضاف معاً نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي
ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة
للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد
حسن الوجه فلو افادت تعريفاً لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بمجموع ثم وهو
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع التركيب الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور الثلث دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفاً جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف

لحذف النون وامتنع الضارب زيدٍ لعدم التخفيف لان تنوين الضاربِ انما
سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص كما في مررت برجل حسن الوجه بل يكفي فيه وجود
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة احقه لو
خلافا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
وصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما
لا يمتنع ذلك من حيث اتى به بعض البلغا لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجانِ وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في حجة الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في
الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم ان يقال
المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه كما في رب شاةٍ وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها

بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذاً ازجي خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي البيض
من النون يستوي فيه الجمع والواحد حقه لما انه او بدل عنها او من قبيل الثلاثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه
بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عايذ اي حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة
المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول لما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة
واما الالتباس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص بقوله وانما جاز
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لا للاضافة لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفع على الفاعلية ونصب على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع القياس
عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال

اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل
حملا اى لمجوليته على ضاربك فاعتد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى
جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعوليهما وكانت مضمرات متصلات اثروا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى
ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم
يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار

ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما
على الاجوبة عن اسئلة الفراء على جوازه الضارب زيد عن جانب المص على
موافقة بعض الشارحين ولك ان تحمل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة
على حدة تمام مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف
اليه الصفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى
المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المط
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد
على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف [illegible]
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى الجامع المسجد وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد

خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقا فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقا صفة البقلة
وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد
الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قايما مقامه منظورا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقا متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقا على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بان يجرد قطيفة
جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص
في مثل كل الدراهم وعين الشي فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او
التخصيص واضافة العين الى الشي اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص

قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه مأول بجعل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يبق لو اكرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في
اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واوا او ياء قبلها ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في
الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في
الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري
في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة
الفتح والسكون لما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل ومعي قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم ويدغم في الياء

مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب
القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان اخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضم قبلها بغيرها بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان قبل الياء
الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا الغولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا
الى ياء المتكلم ان يقال اخي ابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وجعله نسيا
منسيا ولجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وقلب الواو وجعلها
ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى ولجاز عن المص في شرحه بانه في ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون ابيّ جمع اب فاصله المقسم
بابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى

في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر   فلما تبين اصواتنا
بكين وفدّيننا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابانا وفدينا
كم وتقول لاى امرأة قايلة لا امتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
في الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب
والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها انقالب الميم
المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة فيقال اح واب وحم هن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم اوحمك ورأيت
حما اوحمك ومررت بحمٍ اوحمكِ ومثل خبئا بالهمزة فيقال هذا حمء
حموك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال
هذا حمو وحموك ورأيت حموًا وحموك ومررت بحموٍ وحموك ومثل عصا
بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك
مطلقا اى جواز جميع مثل هذه اسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد
او الاضافة بل يجى هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد او الاضافة
وجاء هن مثل يدٍ مطلقا اى فى الافراد والاضافة ويقال هذا هن ورأيت

هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر   انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان خص المضمر بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى
اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص حكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها
ويجمع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بجمع نحو ان وضرب ضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اى متاخر متى لو خط مع سابقه كان
فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب
سابقه اى لجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان فى المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع
فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجى المنسوب
الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشتمل

التوابع وخبر المبتدا وجزئي كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه تقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار
عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه تقتضي
مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه تقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد
نحو جاءني هولاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا
ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد محمول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه مما يدخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
حد جامع مانع يكون جمعه وشعره كالمنصوص عليه تابع خبر
شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه

على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في
مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجدها دالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد
الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى اولوا غير
المشتق الى المشتق ولما يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع

عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان
لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذى مال على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا
فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات
ما وح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته
فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان
هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى
المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم
الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اى بزيد المشار اليه هذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات
زيد فيقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة ولوصف النكرة لا المعرفة بالجمل الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدال
على معنى مستوعب كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية ولنا قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه
اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى

النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف
بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل
وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا فالاول النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
صفة تستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة
صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة
تجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها فى كل تركيب اثنان وفى الباقى من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث

جاز ان تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاما
هما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامرأة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته
وبرجل معمورٍ او معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت
مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة
وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم
تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية

ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجلٌ قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف قام رجلٌ قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند
الى الظاهر مما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه ولكن
قعود غلمانه جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر من الضمير او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
والضمير لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصف
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي
قال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساوٍ اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف وبالمعلوم
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة

في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى من
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام
الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس
او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص
فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب ولذا التزم وصف باب هذا
اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع
هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله
لابهامه ولا يليق بالمضاف لكسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من
المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم

ومن ثم اى من اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته
الى شى او نسبة شى اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد وقصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة في الكلام وكان نسبة المجئ اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه فلم يخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم
الحد بما ذكره جعلوه نعتا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك

التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله
تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها
جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى
انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلفظ سوق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة ونقل عن المطول في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والـ
العاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق ولنا
هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه

بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض
الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف التي توسط
بينها عاطفة لئلا تتمانعا فيما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير
ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايض تاكيدا وهو بط فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز ترك التاكيد لانه قد طال الكلام

له نظرًا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيًا فى المعطوف ولذا
قلنا فى الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه ولذا قلنا بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها منتفيًا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان
ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
فى المعطوف واما نحو رب شاةٍ وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرب رجل واخيه
الشاذ وذاى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره معا ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه ولذا وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم
زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد
فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدًا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى من
اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما نحوه ولم يجز فى تركيب ما زيد
بقائم او قائما ولا ذاهبٌ عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان

معطوفًا على قائم فيكون خبرًا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى
المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ
هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه
ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب
فاء السببية اى فانها تنبه الى السببية بان يكون معناها السببية بلا العطف
فلا يرد نقضًا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا طير فيغضب
زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد
بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اى اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى
عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما فاكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين ولذا قال على معمولى عاملين لا على معمولى
عامل فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او لا على اكثر من اثنين
فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى عين الاول

وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا
الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جايز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف العطف لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما كان
بحسب الصورة ولما دل الامثلة الواردة عليهما ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها
وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب المجيئه في
كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا حملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريد ويريد عرض
الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القرآت اي عرض
الاخرة   تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل
حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده و تحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما الدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكريرها اللفظ نحو ضرب
زيد زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك
زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا
تكريرا للفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه قد يجوز
نسبة الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع
غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا
الوهم بذكر كل او جمع وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها بهذا الغرض من جميع
الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجهه
به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
فهو يقرر امر متبوعه وبحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المص في شرحه وهو لفظي اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير

اللفظ ومعنوى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير
اللفظ الاول اى مكررا للفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
للاول لفظا او الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى
اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك
لاستدعاء رجوع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى لا الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى
والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهى نفسه وعينه
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلاث حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى
روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاولان اى
النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع
الذى تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما بارادة صيغة

الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم
فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى
لما سمى النفس والعين اوبين تعددا كالقمرين سمى الثالث باسم المثنى كلاهما للمذكر
وكلتا للمؤنث والباقى بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العايد الى المتبوع المذكور كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة
كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة يقول
اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون
فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
الاحاد لان الكلى ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تقصر اجزاؤه لا يصح تاكيده
بكل واجمع وبحسب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكل لافادة
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما فى حكم المجى
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد

تاكيده بما اكد ذلك الضمير اولاً بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التاكيد بالفاعل اذ وقع تاكيداً للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي
هو للتاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب
عليه والمناقيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس و
العين بلا تاكيده بما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس والمناقيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيراً واكتع واخوه يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع ليستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية
لا بالاصالة لكونه اقل سيما على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزومه
ذكرها من شانها التبعية دون الاصل   تابع مقصود بما نسب الى المتبوع

اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اصلا بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية
وتمهيداً للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسنداً او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيداً اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه
بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان
زيداً بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصوده بالذات الى زيد
بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى
المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفياً ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتاً فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة
الماجودة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه توطية للثاني

وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى
بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر واما اشتمال البدل على المبدل
منه نحو سلب زيد ثوبه وبالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل
الغلط اى بدل بسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوماهما لكونهما مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك ونحو زيد ولحوك وان
اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى
فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى ساير
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة
له توضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت
بالاول توطية لسبيل الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به

مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثانى
اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب اليه نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا فى سلب زيد بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غيره فيكون من باب
بدل الغلط بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون اسناده
منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس
جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد له مثل رايت
درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اى بدل الغلط تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاء

رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه والوافي بصفة كالجابر لما فاته
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاء اخي
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص ولا اشتمال فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا
بخلاف البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود او ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول وقال اشتريتك نصفك اشتريني نصفي واعجبني علمك
على وضربتك الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان** تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة اخرجه الصفة يوضح متبوعه اخرجه عن البدل والعطف بالحروف و
التاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد و
على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم

استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
وفصل اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا
ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان
جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله
ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير
المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق
المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل
ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ او منصوبا
على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى

الاول اظهر والثانى اقيد **المبنى** اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا من
يعرف ماهية المبنى على الاطلاق لا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان
تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى ما سب مبنى الاصل
وهو الحروف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بها المشابهة المنفية فى تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذا التناسب بانها
اما تضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او يشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال المعنى انزل ومشاكلته للواقع كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف
فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعم من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامل فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد غلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان
المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب اوان التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا كما او انتفاء
احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتب ذكر المشابهة
والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه
وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها

عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فكرهوا
القاب المبنى للمعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات الناشئة لا يعبر
عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها الا انهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث
قال بالضم رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرهما كما يقال الراء فى رجل
مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان
لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهو اى المبنى في
التانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة الموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على الافعال لا على
الافعال لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء
لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك
من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون و
الاخرى للحركة المعينة ايها لما اختيرت دون الباقيتين **المضمر** ما وضع لمتكلم
لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه



المخاطب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او المخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم
به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقديم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه تقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم مورثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما المتقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان
يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت

الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار اقسام الاعراب مرفوع ومنصوب ومجرور لانه
مقام الظاهر او لانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على
صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي الى
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربتَ
ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت
انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان
اجتماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ

ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المنفصل
لغير الفعل نحو انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الخامس علامتي مثال المنفصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك
الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من التكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلالة على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وو
ضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر
والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة
جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع اثني عشر كل لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستين معنى
وبقي لتلك الامور علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المتصل خاصة لعموم المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع

فاعل وهو كجزء الفعل لحوقه وافي باب الضماير التي وضعها للاختصار
استتار الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمات المشهورة شيء ويكون
فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع متكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قايم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير
لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير
فاعل والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانا ضماير لاسم لا ترى ان اليا

فی تضربین والنون فی تضربن والواو فی تضربون والالف فی یضربان
لانعم فیهما ای الالف والواو فی الصفة حرف التثنیة والجمع ولیستا ضمیرین
ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا لاجل شی الا لتعذر
المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمایر للاختصار والمتصل اخصر فمتی
امکن لا یسوغ الانفصال وذلک ای تعذر المتصل بالتقدیم ای تقدیم
الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما یکون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا یحصل الا به اذ الفصل ینافی الاتصال
وبذکره یفوت الغرض او بالحذف ای حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لم یوجد ما یتصل به او یکون العامل ای عامله معنویا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی او بکون عامله حرفا والضمیر المعمول له مرفوع
اذ الضمیر المرفوع لا یتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انتی وانک او بکونه ای کون الضمیر مسندا الیه ای الی ذلک الضمیر صفة جرت
علی غیر من هی ای تلک الصفة کاینة له فانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة
لزم الالتباس فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمرو ضاربه هو فانه لو قیل
زید عمرو ضاربه التبس علی السامع ان الضارب زید او عمرو وهل المتبادر انه
عمرو لانه اقرب الی الضمیر المستتر بخلاف ما اذا قیل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمیر
علی خلاف الظاهر یعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زید والا لا حاجة الیه

واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فی بعض الصور حمل علیها الا التباس فیه
لاطراد الباب وانما قال من هی له لا ما هی کما هو الظاهر لیکون اشمل اقتصارا علی ما هو
الاصل مثل ایاک ضربت مثال لتقدیم العامل وما ضربت الا ایاک مثال الفصل
لغرض وهو التخصیص ههنا وایاک والشر مثال لحذف العامل ای اتق نفسک
والشر وانا زید مثال کون العامل معنویا وما انت قائما مثال کون العامل حرفا
وهند زید ضاربته هی مثال الضمیر الذی اسند الیه صفة جرت علی غیر من هی
له فانه اسند الیه الضاربة الجاریة علی زید حیث وقعت خبرا له وهی صفة لهند حیث
قام الضرب بها ولما یصح ذلک اذا کان هی فاعلا لا تاکیدا والا لکان داخلا
فی صورة الفصل لغرض التاکید او لا لکان داخلا فی صورة الفصل لغرض
التاکید ولکنه تاکید لانه لا فاعل بدلیل نحن الزیدون ضاربوهم نحن و
روی عن الزمخشری ضاربهم نحن وعلی هذا یکون فاعلا کما قال والمختار
ما لتمثیل صورة لا لبس فیها لثبت الحکم فی صورة اللبس بالطریق الاولی واذا
اجتمع ضمیران ولیس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اکرمتک اذ المرفوع کالجزء
من الفعل فکانه لم یتحقق الفصل بین الفعل والضمیر الثانی اصلا فیجب الاتصال
فان کان علی تقدیر اجتماعهما وعدم کون احدهما مرفوعا احدهما الضمیرین
اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساویا نحو اعطاها ایاه حیث یجب الانفصال
فی الثانی للتحرز عن تقدیم احد المتساویین من غیر مرجح وقدمته ای احد الضمیرین

الذی هو اعرف علی الآخر احترازا عما اذا کان الاعرف موخرا نحو اعطیته ایاک
فیلزم انفصاله لتعذر المتکلم فی تاخیر الاعراف ولا یلحقه طعن فی اول الوهلة
بایراده علی خلاف الاصل وحکی سیبویه تجویز الاتصال ایضا نحو اعطیهونک
الخیار ای الاختیار فی الضمیر الثانی ان شئت اوردته متصلا نحو اعطیتکه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطیتک
ایاه باعتبار الاعتداد بالفصل بما یفصل وان کان متصلا نحو ضربیک فانه
اجتمع فیه ضمیران لیس احدهما مرفوعا وجر الاول بالاضافة ونصب الثانی
بالمفعولیة وقدم الاعرف الذی هو ضمیر المتکلم فلک الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولک الفصل نحو ضربی ایاک للاعتداد بالفصل
والا ای وان لم یکن احدهما اعرف او یکون ولکن ما قدمته فهو الضمیر الثانی
علی کل من التقدیرین منفصل لا غیر اما علی التقدیر الاول فلانه یلزم الترجیح بلا
مرجح فی تقدیم احد المثلین علی الآخر فیما هو کالکلمة الواحدة واما علی تقدیر
الثانی فلکراهیتهم تقدیم الانقص علی الاقوی فیما کالکلمة الواحدة نحو اعطیته
ایاه مثال لما لم یکن احدهما اعرف لکونهما ضمیرین غائبین او اعطیته ایاک
مثال لما یکون احدهما اعرف وهو ضمیر المخاطب ولکن ما قدمته والمختار
فی خبر باب کان واخواتها اذا کان ضمیرا الانفصال کما تقول کان زید قائما
وکنت ایاه لانه کان فی الاصل خبر المبتدا ووجب ان یکون خبر المبتدا ضمیرا منفصلا

لان عامله معنوی ویجوز ان یکون ضمیرا متصلا ایضا نحو کان زید قائما وکنته
لانه شبیه بالمفعول من ضربته وجب الاتصال فهی شبه المفعول ان لم یکن واجب الانفصال
فلا اقل من ان یکون جایز الاتصال لکن الانفصال مختار لان رعایة الاصل
اولی من رعایة المشابهة بالمفعول والاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا
لکون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر نحو لولا انت الی آخرها یعنی لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هی
لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وکان الاوفق بما سبق ان یقول لولا نحن الی
آخرها لکن غیر الاسلوب تنبیها علی انه لیس بضروری وکذلک الاکثر فی الاستعمال
انفصال الضمیر المرفوع بعد عسی لکون ما بعد عسی فاعلا نحو عسیت الی آخرها
وجاء فی بعض اللغات لولاک وعساک الی آخرهما فذهب الاخفش الی ان الکاف
بعد لولا ضمیر مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمایر قد تقع بعضها موقع بعض
کما تقول ما انا کانت فانت فی هذا المقام مع انه ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور
وذهب سیبویه الی ان لولا فی هذا المقام حرف جر والکاف ضمیر مجرور واقع فی
موقعه فالاخفش تصرف فی ما بعد لولا وسیبویه فی نفسه واما عساک فذهب الاخفش
الی انه ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وسیبویه الی ان عسی محمول علی لعل لتقاربهما
فی المعنی فهنا ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویه فی الفعل ونون الوقایة مع
العائد ای یاء المتکلم لازمة فی الماضی اذا لحقته تلک الیاء لتقی آخر الماضی عن الکسرة

المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي كالاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايض عن تلك الكسرة
بخلاف الكسرة نحو تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية فيه اي في المضارع ومع لدن
وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط
ومما يعني حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة
الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو
القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط لفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح

لهما ثم اتسع فادخل فيه بالالبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب او كون المبتدا
ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بين ذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وافضل على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استعمله لغا
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اي يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على
انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله ولما يعرف من العرب
جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي
بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم
قبل الجملة اي لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا
سيما ان يقال اعني الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم
من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لا ان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا والحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا

ليحصل التناسب بتفسير ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بعد الحصر
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله ليسوى ضمير الشان والقصة مقرضة بيان للواقع
ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا الوهم يحمل
التقديم على ما ذكرنا اسقص القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداء
راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم نفس الجملة
بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما
يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا او منفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصح لاستتار الضمير كان مستترا
او الا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قايم مثال المتصل البارز ويحذف عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال
كونه منصوبا ضعيفا اى جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه
حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلحق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه لى حذفه
من الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب

العالمين وذلك لانه قد خففتا وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجد ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اقدر بالعمل فاذا لم يجوزوها عاملة فى الملفوظ قدروا
عملها فى ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا
واظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت   اى اسماء
الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء
وضع كل واحد منها المشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب
وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وشمل ذلكم الله ربكم
مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز والغايبت لشبههما بالحروف كما سبق
وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذا
وذين حال كونهما للمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير لاقرب مرجعه وعلى هذا القياس
فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه بقيد لكل
واحد منها حال ويجى فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة

ناقل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لاولويتها من الامها هي وذي وقيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللفرق
باصالتهما قدمتا على سايرها لفرعيتها اولى تبدلت ياء وته وذه تقلب الالف
والياء هاء وتعز وصل اليا بها ولهي وذهي بوصل اليا بهما ولمثناه اى لمثنى
المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة
دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس ب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين للمنصوب
والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة
البناء فيهما وجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا او
مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعني
يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به على المشار اليه وقيل لفظه
كما جيء به للتنبيه على الاسناد في قولك هازيد قايم وها ان زيدا قايم ويتصل
بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك

ونك وهي اى حروف الخطاب خمسة والقياس تقتضي الستة واشتراك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما
قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد مفرد المؤنث ينتهي الى سبعة فيكون اى
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن و
دينك اذا اشرت مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي تعوذانك الى
تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واوليك بالمد واو
بالقصر الى اولاكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي
في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما
راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين بينها
لم يجد هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتلك وفا
حال كونها بين الاخيرين مشددتين وادلالك باللام اى هذه الكلمات
الاربع مثل ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل تلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا ولما تان وذان وتانك مخففتين واولاك بغير اللام
للمتوسط وماهو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب للقريب واما ثم وهنا بضم
الها وتخفيف النون وهنا بفتح الها وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر
الها ايض فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
ولما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره
اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم
لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان قوله جزءا خبرا او لا يصير جزءا
تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه
جزءا قليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها والمنافى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع
الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده جزءا ايضا لكن لا جزءا
تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى
فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد
اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعايد فانه
لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج
مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف

الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فحينئذ يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ
فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل
اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينها لعم بحسب المفهوم ان يكون خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول بينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى
معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم فاعل او المفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام
الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان
لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف حال الرفع واليا فى حالى
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع والمؤنث الا انه فى جمع المذكر
اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائى بالهمزة واليا واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاى باليا فقط مكسورة او ساكنة اجرا للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث

وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي
اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته
وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناها فيمن يعقل ويستوي
فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار وايته بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار
اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم
بمعنى الذي او التي قال الشاعر   وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي
حفرتها والتي طويتها واذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي
ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي والمثنى
او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تع الله الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة قد
صنفوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها
فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد
ما بينهم طريقة الاخبار به لابد من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة

الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي
اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباقيات صلة للاخبار لان
الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها
صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي
في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرها ان لكلمة
الذي واخرته اي المخبر عنه خبرا عن الضمير نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
اي جعلته جزءا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني
زيدا المراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
او اسم المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول
من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير
المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا
تخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي

والاستفهام فلا يخبر باللام من جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة
التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم فاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه
جزا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يخبر في ضربت زيدا العاقل ان اخبر بالذي
عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فقال الذي ضربته زيد
العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في عجبت
من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يودي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية
وكذلك امتنع في ضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الكلام

المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح
الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عايدا اي الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي
الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية والحرفية فانها اما كافة نحو انما
زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشي معجب واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شي تكرهه النفوس وتامة
بمعنى شي منكر عند ابي علي والشي المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي
اي نعم شيا او نعم الشي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو
من غلامك وضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك فذا كرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجي
تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمونث كمن في ثبوت الامور الاربعة في
انتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة

نحو يا ايها الرجل وقيل اي تقع صفة اتفاقا فلو جعلها المص كمن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى
مررت برجل اي رجل عظيم سائل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهام
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا اشاركها في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية
وانما اعربت لانه الزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد ولما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهها للحرف من جهة الا
حتياج الى الجزء الاخر وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يبين الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما بنيت التي حذف صدر
صلتها لانه وكفي في فهم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني
وبناء الموصوف ههنا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته فالمبتدأ وما بعده خبره او بالعكس
وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام

اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا
بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة والظ ان مؤداهما واحد
فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول
فعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل
منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال
والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها هي كونها مشابهة لمبني الاصل فاقيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انما يكون بان
يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال لفظي وهو
ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم

ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بني اذ العربي الفح ربما نقول صه مع انه لم يخطر بالبال لفظ اسكت وقد لم
يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا لاجل الوضع فلا يرد مثل الغاب
امس بنا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من
الثلاثي المجرد قياس اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على
انه لم يات الا نادرا او فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
قال الشارح الرضي هو علم يا قبل مصدر معرفة مونث ولم يقم لي الى
الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لنزال
لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا لما ذكرنا فظاهر ما عدا فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كنزال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في
كل معدول ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل

من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال من وجه ما
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لعين من الاعيان المؤنثة علما كنجاح بابه فساق ولما قال للاعيان خرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان مؤنثا صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمونث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في استعمال
بني تميم الا ما في آخره راء اي الا فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه
اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل ويها في التعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وصه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقوله التندم او التعجب وي ووح لا يقتدر ان يكتم

عليه شيء اوبه على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية ثان يصدر
من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت عاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت
الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما لصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي وعند
اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا
من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا
ما كانت ما يشتمل على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها
مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاول
بهذا الاعتبار كل لفظ ولهذا قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في
الثاني من الاصوات الغير المعقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناخة
او زجرها او دعائها او غير ذلك ولهذا قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذوات القوائم الاربع فلا ينافي ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
كالصبيان المجادين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل بنيا دل التعريف

فالاول كعاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره   اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا او حكما
ليدخل مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا الان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين هيئة الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر

مع الآخر لا يدل عليها من غير زوف فانطبق الحد على المحدود طردًا وعكسًا فان
تضمن الجز الثاني حرفًا حرف عطف او غيره سا اى الجزان الاول لوقوع آخره
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف لخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذه المركب سواء
كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل
فيه لان الياء فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادٍ وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسما العدد واحدًا من المشتق منه لكن لا مطلقًا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث واحد
من الثلاثة لكن مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلا احد واهذه
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد وان ياخذ ومثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تتعين حروفها جميعًا
على اخذها من احد الجزئين او في احد بعض الحروف من كل جزء منطبقة الا
واختار والاول ليدل على المقصود من اول الامر فاحذر اشلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه في حادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد غير المتضمن حرف العطف لا باعتبار

ان اصله حادي وعشر ولا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجز
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا
اى وان لم يتضمن الثاني حرفًا اعرف الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيًا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف
في الاصح لعل اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انا هو في اصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معًا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شي
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ما يكنى لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقًا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا بنا
لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل من اسماء الاشارة دخل عليها كاف

التثنية وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصله وكل واحد منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت
يوم كذا كناية عن يوم الجمعة اوغيره وكيت وذيت للحديث اي كناية عن الحديث
والجملة ولما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق
اعرابا ولا بناء ولما وقع المفرد موقعها ولم يجر عليه حكمها رجح البناء الذي هو
الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف
التشبيه دخلت على اي وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناها
الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على
السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا كتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فتثبت في البناء فنحط عن اخواتها
فلذلك لم يذكر المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها
الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت
للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما والخبرية مميزها
مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال
كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب ولما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه
كذلك ولما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيما هو عبر كثرة صريحا ولما كان هذا

ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وفيهما
من فيهما اي في مميزي كم استفهاميه والخبريه تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية
وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من اية بينة
استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
من اي نوع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الكلمة
والخبرية فهو على تاويل كل واحد من النوعين وبما كم الاستفهامية والخبرية اي كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانه اسم يقع موقع كل واحد منها بقوله فكل
ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او
تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا حسب المميز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات تعينه لاحد المنصوبات

انما هو عند المبرد فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع بكونه مبتدا اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع
قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم
رجل ضربت وعبد كم رجل شريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم
حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار معهما كان او حرفا مع المجرور
ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فرفوع
اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم من ابوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فانه يجوز عنده معرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم

يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال
الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكـ
كذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاعرابية الاربعة بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفها
ميتين ياتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا ياتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك ستاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا ياتي فيهما بل في جميع اسماء
الشرط الرفع الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر
نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوع بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية فمحل انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به
واما اي فياتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا



على تقدير انتصابه على الظرفية اي وقت مجيئك اي اي وقت مجيئك اي
وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبر
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في
كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء و
الآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فان اشار فيما سبق بقوله مفعولا
معمولا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية لا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما
النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون
منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا
خلقها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تغلبت اي
كنت كارها لخدمتهما مستنكفا منها فحلبتا على كره مني ولها من انواع خدمة

الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من حد سائر الاناسي والعشار جمع عشراء
او هي التي اتى على حملها عشرة اشهر او اختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبهما زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ... استفهام
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها جرية على
تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء ومصحح الابتداء صيغة بقوله لك وجره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتهما
نصبتهما واذا خفضتهما خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال اقامت قرينة على
المحذوف فاذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان السؤال
عن كمية دراهمك او دنانيرك والاخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم
درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا
سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو
بالنسبة الى المرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية

بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالمحفوظ في
الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدر
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير
كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها اى من تلك الظروف اي
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند
نسيانه اعراب مع التنوين نحو ضربت بعدا كان غدا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه
فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة
وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل
وبعد وما اشبههما من الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا تقاس عليهما ما معناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني هنا وقال بعضهم بل التنوين لعدم تضمنها معنى الاضافة
كنت قبلا اي زيادة قال الشيخ الرضي والاول هو الحق ولجري مجراه اي مجرى

الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير حذف المضاف اليه والبناء
على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات بالشدة الابهام الذي فيه كما
فيهما ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس
غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري الظروف حسب تشبيهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر
اي اكثر الاستعمال لانه وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضافا الى مفرد
هو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غاية الاضافة الى الجملة او المضاف للجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي
تضمنته الجملة فهي وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى
المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما
ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان
داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع لوقوعه في اعتقاد المتكلم الدليل
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت

ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد
استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمن حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها فلذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون
اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط فاجاءه الامر وفاجاه من قولهم فجئه فجاءة
بالضم والمد اذا بغته ولك ان لا تتعرض فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه
وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا علته وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا
السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر فقد استغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت وما حصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفا بل يصير اسما بل المفعول به

محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن
الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من
الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها
وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان
استفهاما او شرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد
بمعنى كيف و وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان نوم زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال شيء و
صفته استفهاما فالمراد بالحال الصفة التي لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال
صاحب المفصل وكيف جاء مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول

كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيفما تجلس اجلس اي على اي حال تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان بعده اسم فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا
او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكون تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المقدم عليهما نحو
ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع
بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كما
لمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومُ لقيتني في حصول الغرض المقصود من
كونه معرفة ولما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول
مدة فعل لا اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى
جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا
يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا زيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او
الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان

مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في نحو
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة فخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه
يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير
جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام
وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى
عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزانته وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره عنده وحكمها
ان يجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد نصب في بعض لغات العرب لدن
خاصة غدوة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين دخل بينا ولذلك حذف
عنها وحدت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف

مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكن الطاء مثل قط
الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي
المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شئ فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة
الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شئ فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين
ومعنى الداهر والعائض الذي على وجه الدهر والظروف المضافة الى
الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى
من خزي يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساء المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة او مشددة
مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف

المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي لشئ معين اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ
شامل للمعرفة والنكرة وقوله معين خرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء اشار ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها
موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كالاعلام
ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما
اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته

ومعهودية فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
والمناسب مبهمات لان اسم الاشارة والموصولات والمناسب مبهمات لان اسم
الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا
المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو مشترك بين
تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية ولهذا لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين
اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام لانه مما دخله فيما اخر
من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير
معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع
الاول فان المنادى لا يضاف اليه فلو كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرف
فيه للمضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد المضاف

الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما
ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم يعني
اي اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ط والمعرف باللام والنداء استغنى عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين الاستعمال فيه داخل في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية ترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني عند
المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق في المتكلم الابين انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان

يلتبس ما آخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه
دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سايبه المعارف
لا تفاوت بين اضافتها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشي لا بعينه اي باعتبار ذاته المعينة المعهودة المعلومة
من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشي شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشيا مفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء اي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها
وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد
منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضع لكمية احاد الاشيا
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا

التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم
منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع
منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى
تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كميات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وحينئذ واحدة اثنتان في مفرد
المؤنث وثنتان ونحوهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتا لجماعة المذكر
اعتبارا للتانيث لجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها
لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم
يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشر احد عشر
في المذكر نحو احد عشر رجلا احد عشره اثنا عشر وثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشر امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى
احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو

عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما
على ما كان قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما
هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والثاني بان
بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث
واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين
عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون ولغاتها
بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لانه مفعول لتقول
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق ومع عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من العقود احد وعشرون
في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا
بدون التركيب لان المعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد

عليها كأنها ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير فرق فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في
المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع بينهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما
على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير
وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة
رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة وواحد و
عشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة اثنان وعشرون رجلا و
اثنان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة
والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في كل فتقول واحد ومائة الى اخر ما
ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة
عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا

فروعي زيادة اشتقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسرها للدلالة
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء
من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة
والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه التميز بالاضافة للتخفيف لانها
تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها ثلثة
اخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق
لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجي بعد ما هو
في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب
مفردا اما نصبه في العقود فلعدم الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في
صورة نون الجمع ولا حذفها لانها ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم
كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف

اليه فيه لما كان غير المعدود فلم يمزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا
شيا واحدا ولما جوز والثمانية امره مع ان فيها صيرورة ثلثة اشيا شيا واحدا ليطرد بناء
امره واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة
قليلا ومميز مائة والف ومميز مثنيهما وجمعه اي جمع الف وانما لم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مئات رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها
على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة ههنا اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد
الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا
كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى
ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه
كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين

استغناء بلفظ التميز اى الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره
على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس و
الوحدة وصيغة رجلان الجنس والاثنينية كرهما استغناء عن المميز فان قلت هب
ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى
يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية
فى مميز سائر الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهى
الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء
بلفظ التميز اى بجوهر حروفه المصورة بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد
به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد
استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين
على حدة فاحتاج الى لحوق العلامة التى هى احدى تذكرهما ولا شك ان رجلان احصر
من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التميز النص
المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى هو فقد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن
ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار
تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه بواحد عليه

الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما
ابتدا من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشرة فى المؤنث لا غير اى القول غير ذلك
ما يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول والثانى فى المذكر واوقع فى المرتبة الاولى او الثانية والاولى والثانية
فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر و
العاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر و
الثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء
كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو
الثالثة عشرة توحيث الاسمين فى المركب كما ذكرهما فى المذكر نحو الثالث عشر والنادر تجرد
الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه
للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة العشرون ومن ثم اى من
اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله لحلف اضافتهما فاختلاف

ايضا فيهما فقيل في الاول اي المفرد من المتعدد المنقول باعتبار تصييره بالثاثنين الا
الى الانقص بدرجة اي تصييرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلثة وقيل الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة ورابع اربعة
وخمسة بالاضافة الى العدد المساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ولك في ايضا فيما زاد على العشرة حادي
عشر احد عشر بالاضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر تاخر بعشر
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اذا وهذا المعنى حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء ويبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر و
المؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج مباحثه الى ذكر التانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم
كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة خفيفة كامرأة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث في
هذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وحمراء وقدرا وبعضهم الياء في قولهم ذي وتي
وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس
بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى
اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي
في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه
اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فالتاء اي فذلك الفعل
متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بان تانيث الفعل من قبل الاسم الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقي فانك بالاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول طلع
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه

لفظا واستغناء عن الحاق التاء لما فی لفظه من الاشعار بخلاف ضمیره اذ لیس

فیه ما یشعر بتانیثه وجعل بعض الشارحین ضمیر الیه راجعا الی المؤنث الحقیقی وضمیره

المؤنث اللفظی بقرینه قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ولو کان یستثنو

من هذه القاعدة صورة الفصل ایضا لیلا احتاج الی التعیین بقولنا بلا فصل لکان

احسن استیفاء لاحکام جمیع الاقسام ففی صورة الفصل ایضا لک الخیار فی الحاق

التاء بالفعل وفی ترکه فنقول حضرت القاضی امرأة وحضر القاضی امرأة وطلعت

الیوم الشمس وطلع الیوم الشمس الا اذا کان المؤنث الحقیقی منقولا عما یغلب فی اسماء

الذکور کزید اذا سمیت به امرأة فانه مع الفصل علی تانیثها نحو جاءت الیوم زینب

لرفع الالتباس وحکم ظاهر الجمع لا ضمیره فان الحاق التاء او ضمیر الجمع فیه واجب

نحو الرجال جاءت او جاءوا غیر الجمع المذکر السالم لانه لو کان جمع المذکر السالم

لم یحتمل تانیثه فلا یقال جاءت الزیدون ولا الزیدون جاءت مطلقا ای سواء

کان واحده مؤنثا نحو اذا جاءک المؤمنات او مذکرا نحو جاءت الرجال حکم ظاهر

غیر المؤنث الحقیقی فانت بالخیار ان شئت الحقت التاء به وان شئت ترکتها

نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمیر جمع المذکور العاقلین من جموع التکسیر غیر

الجمع المذکر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضمیرهم الواو لا غیر یقال الزیدون

جاءوا ولا یقال جاءت فعلت ای ضمیر فعلت وهو المستکن فیه المقرون بالتاء الساکنة

للتانیث بتاویل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا ای ضمیر فعلوا اعنی الواو لکونها

موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والایام ای ضمیر النساء وما یماثلها فی کونه

جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء کالعیون وضمیر الایام وما یماثلها فی کونه

جمع المذکر الغیر السالم فعلت وفعلن ای ضمیر فعلت مفرد نابتاء التانیث بتاویل

الجماعة وضمیر فعلن ای بالنون اما فی جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة

له واما فی جمع المذکر الغیر العاقل کالایام فلانه لا اصل له فی التذکیر کالرجال فیراعی

حقه واجری مجری المؤنث وفی الحواشی الهندیة موافقا لشرح الرضی ان النون

موضوعة لجمع غیر العقلاء کالواو وضعت لجمع العاقلین فاستعمالها فی النساء

للحمل علی جمع غیر العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن یجرین مجری غیر العقلاء

المثنی یلحق آخره ای آخر مفرده بتقدیر المضاف او مفرد بعد قوله نون مکسورة

قولنا مع الواحد والالا یصدق التعریف الاعلی مثل مسلم من مسلمان ومسلمین کما

لا یخفی واکتفی بظهور المراد یستغنی عن هذه التکلفات الف حالة الرفع او یاء

مفتوح ما قبلها ای مفتوح حرف کان قبل الیاء حالتی النصب والجر لیمتاز عن صیغة

الجمع ولم یعکس لکثرة التثنیة وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحرکة او التنوین مکسورة

لیلا یتوالی الفتحات فی صورة الرفع وفتح ما قبل الالف فی حکم الفتحتین وفتحة

النون لیدل ذلک اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله علی

لحوق النون وعدم دلالة لحوقها علی ذلک لانه علی تقدیر تسلیمه اذ دل المراد من الامور المثنیة

علی شیء صح ان یقال هذه الامور المثلثة دالة علیه غایة ما فی الباب ان یکون دلالتها بتوسط هذین

الامرين على ان معناه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الوحدة حال كون ذلك المثل
من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد فالحق
لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى بحيث يحصل مفهوم
يتناولهما فيجانسان معنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى
الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرء ايضا بلا احتياج
الى ادعاء تسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى
به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
فى جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار
عدم جوازه ولهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
وزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد فيثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما
لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام

المشتركة لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها اكتفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك
فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف المثنى
قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق
اليه التغير اراد المص بيان حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان
فى المسمى بالى هو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة
احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او ممالة وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالة او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كان الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة كحبليان اى فالالف
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية
او زايدة ثبتت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراءان بضم القاف وتشديد الراء المهملة
او للتنسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت

الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما
للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان
لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها
ولهذا قلب الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد
عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او يا اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي
فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او يا ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية
فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال
في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول اللام والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من
اللام لكننا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب لما وجدنا فيها الا

ما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد يقلب المبدلة من اصل يا ويا
عم من ان يكون هنا الاصل واوا ويا وتحذف نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة
لان النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب
الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي في اسمها ان لا تحذف
عن اخر المثنى كشحوتان ومرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز
اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين
واليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة
مفرد دون تاء التانيث لا يقع في خصو وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في
خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي
اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفرده اي بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او
نقصان او اختلاف في الحركات او السكنات حقيقة او حكما فالباء في قوله بحروف
مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو

والنون فی اخر الاسم من تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات
الی صیغة اخری وقوله ما دل علی احاد جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمرة وتمر
فانها وان لم تدل علیها وضعًا فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کرهط
ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد
بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وکذلک بقوله بحروف مفرده
خرجت اسماء الجموع والعدد فخرج مما التاء فرق بینه وبین واحده التاء ونحو
رکب مما هو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کالجماعة
وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بینهما ان الاسم للجنس یقع علی الواحد
والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع فان قیل الکلم لا یقع علی کلمة والکلمتین و
هو جنس قیل ذلک بحسب الاستعمال لا بالوضع علی انه لا ضیر فی التزام کون الکلم
اسم جمع ایضًا ولذا قال علی الاصح وهو قول سیبویه لا الاخفش فان جمیع اسماء الجموع
التی لها آحاد من ترکیبها کالجامل والباقر ورکب جمع وقال الفراء وکذا اسماء الاجناس کتمر
وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه کابل وغنم فلیس بجمع قناة
ونحو فلک مما الجمع والواحد فیه متحد بالصورة جمع لصدق الحد علیه فان التغیر
فیه اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب التقدیر فضمة فلک اذا کان مفردًا
ضمة قفل واذا کان جمعًا ضمة اسد وهو ای الجموع نوعان صحیح ومکسر فالصحیح ای الجمع

الصحیح تارة یکون لمذکر وتارة یکون لمونث فالجمع الصحیح المذکر ما لحق آخره ای آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها فی حالة الرفع او یاء مکسور ما قبلها فی حالتی النصب والجر ونون عوضًا
عن الحرکة والتنوین علی سبیل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
لیدل ذلک اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق علی ان معناه مع مفرده الواو
من حیث معناه اکثر منه ولم یقل من جنسه اکتفاء بما ذکر فی التثنیة فان قیل اسم
التفضیل یوجب ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیه ولا کثرة فی الواحد قیل ثبوت
اصل الفعل اما ان یکون محققا او علی سبیل الفرض کما یقال فلان افقه من
الحمار واعلم من الجدار فان کان آخره ای آخر مفرده یاء ملفوظة کالقاضی او مقدرة
کقاض قبلها کسرة حذفت ای الیاء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضیون
نقلت ضمة الیاء الی ما قبلها بعد سلب حرکة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الیاء
لالتقاء الساکنین وعلی هذا القیاس حالتا النصب والجر مثل قاضین فان اصله
قاضیین حذفت کسرة الیاء لثقل اجتماع الکسرتین والیاءین فسقطت لالتقاء
الساکنین وان کان آخره ای آخر الاسم الذی لم یجمع مقصورًا ای الفًا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساکنین وبقی بعد الحذف ما قبلها ای حرف کان
قبل الالف علی ما کان علیه مفتوحًا ولم یغیر لیدل الفتحة علی الالف مثل مصطفون
فی حالة الرفع ومصطفین فی حالتی النصب والجر فاصلها مصطفیون ومصطفیین
قلبت الیاء الفًا لتحرکها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساکنین وثم ای

شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فكونه علما اى فكونه مذكرا علما يعقل
حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بنا الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف
للاشرف فان فقد الكل فيه كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس
لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة نحو
عنترة طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازه
والطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع
من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرط اى شرط الاسم الذي اريد
جمعيته جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
تذكير يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني
ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو في صيغة الصفة
الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم

فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة
فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمونث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر
مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
ملازم في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الرا
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها ولذا حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله والحق بعضها على الشذوذ
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه والمونث اى الجمع الصحيح للمونث
ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المونث
ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك

المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء
التانيث كحايض لانه يقال فى جمع حايض خاصات فلو قيل فى جمع حايض ايضا حايضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة
بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى
جمع زينب وطلحة وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء هذه التانيث
لانه ليس حقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه
وانوره والداخل فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيرها ولحوق
الحروف الخارجة الزايدة له وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الحوا
ومن حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليها الابهامية المفيدة للعموم فى
قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى

هذا القياس معنى ابواب وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما
اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود
اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشى اولم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة بمثل القادرية العالمية ويلاكه ويجاله مما لم يشتق الفعل
منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من
الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى وقد يتوقع عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف
وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد والرباعى المجرد قياسى اى قياسى
كما يقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته
فى علم التصريف ويعمل المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو
ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو عجبنى
اكرامك زيدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه بالفعل

لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل
المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان
مفعولا مطلقا ففيه حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان الفعل
معان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا ما لم يتم فاعلا لانه لو اضمر فيه لأضمر في المثنى
والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر الفاعل
ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا
ولا يشبهان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قصد استتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل في
يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان
النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب
واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان

مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل حقه ان لا يدخل المصدر المقدر به
ولكن جوز ذلك قليلا فرقا بين شيء وبين المقدر به فقل لو رأيت في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله
الجهر بالسوء فان كان اي للمصدر مفعولا مطلقا فالعمل من اعتبار الذي من الفعل
للفعل من غير حاجة ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم الحذف نحو ضربا زيدا
وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فنحو فيه وجهان عمل الفعل
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان
ولما فصل من قسمي المصدر يعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
بيان بعض احكام المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخر عن
القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء   ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل
ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلثة فان المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس

لمن قام به فقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به الحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى
اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل قام به الفعل مع زيادة فقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام
به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسند واخرج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به الفعل شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما عرفت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة
ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغ اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وبائع واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام
به لا على هذه الصيغ فهو ليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغ
المبالغة كحسن وحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل
ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم

مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
اولا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متغافل مقام مستغفر كان مثال الكسر
الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل
من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان
فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر المتصلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اي بشيء يشترط عمله من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمروا الآن او غدا او المراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط بمعناه وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على صاحبه اي على الموصوف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف

او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب
ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من
حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه
للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان
اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا الاستقبال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال
او الحال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة
معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها ويتمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا

لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن اهنهم او حال الام
عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل مع صيغته الى الحذف حيث لم يخرج عن حد اسم
الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن اسم الفاعل
واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا او
زيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ينوب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى الصيغ المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
نحو الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان
الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف
النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول
له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة
بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية ولما على تقدير التكسير

قوله تعالى لذا نقوا العذاب بالنصب نحو فيها ضعيف لان اسم الفاعل لو يقع
صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه هو ما اشتق من فعل لمن حدث
موضوع المن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع
لذات ما وقع عليها الضرب ولعل اعتذار اقامته من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج
ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه في حاله
العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر نحو
على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا
او امس باسم الفاعل من حيث انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث
ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما
قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن قائم وذاهب مما اشتق من فعل

لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم لم من
ان يكون لازما ابتداء عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة
له كالكرم يعني صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك
بحسب اصل الوضع ليخرج عنه نحو ضامر وحاذق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغ المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغ اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا يجي صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اى كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وحصر مخالفتها
لصيغ اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغ اسم المفعول ايضا لزيادة لحصول
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها للمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها ولما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه في
بحيث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها

اما مضافا او متلبسا باللام او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل
واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى
هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الستة فى الثلثة التى للمعمول
من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى
فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز
اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون كون المميز معرفة وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع وقال الشيخ الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة لو اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
وكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه
عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
ولما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة

لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة من اللام وهذه الصفة ذات اللام ومعمولها
الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه يصير هذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى
اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس
الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف
فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال الشارح
منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما لحذف التنوين او نون
كحسن وجهه بالاضافة او لحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره فى صفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه الغلام او لحذفهما معا ولا حرم
فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى
صورة كانت فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح فى السعة وعدم الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال

ان سلع اقصى ما امكن منه بعد ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في
الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقى من اقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهى خمسة عشر فيهما ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه
وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه
بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة
والاخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على ضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه
فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير وعدمه غير ظاهر فى الصفة
مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها
ضمير لزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل اى لا يثنى ولا
يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه

والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فهى تونث اى الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة
وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون
وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول
واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا
نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى
اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف ولذلك مثل الصفة المشبهة المنصوب
تقول زيد نقى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ما اشتق اى اسم
اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
فهو اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وجاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل

والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل ويبنى
اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر
لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف حروف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف
رباعى مجرد وكلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او منهما جميعا فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر
واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد او حمرة وعور او زيادة الحمرة
والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل

وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتق
من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه الى غير الثلاثى
المجرد باشد ونحوه مثل واسد منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال
للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق
بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن
ذلك فقال لاعرف نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخى انت انا فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون ابا رجهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك عاقل والشيخ
الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه اشتق لكل

منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
لومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه ومتى استعماله بالاضافة او من واللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد
من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي
هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة لفظا ولما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين تعين المفضل عليه مذكورا قبل لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه
افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد ويجب ان يستعمل
اما مضافا فالحو زيد افضل الناس او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفصيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا
يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثاله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه

المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه ولهذا كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوف على مشاركيه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير
مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان

موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو زيد ا
و الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذه الاشياء باعتبار من الذي ليس فيها الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون
افضلوهم وهند فضلى النسا ، والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا
بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل الموصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم
التفضيل الذي استعمل بمن ذكرا لا غير اى لا غير المفرد المذكر لامتناع لحوق
اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه من التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثنا وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا اشتراط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سوا كان

مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب
له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم كل واحد يعلم من يضل واما
الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا اشتراط لان الظرف والحال يكفيهما
رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما
هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا هو في اللفظ لشئ معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في
المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار
الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذي اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك السبب
باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد فرجلا هو الشئ الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ وفي المعنى لسببه

له صاحب يعتمد عليه ويحصل له ظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتميز عمله فيه كالفعل متعلقا
المشبه له انحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا او ابوه وانما اشترط ان يكون ذلك السبب
مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما يستنح فائدته
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه مثبتا يكون بمعنى الفعل و
عليه ولذا قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في موارد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون
احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى
قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد
فبقي اصل حسن كحل عين رجل منتسبا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون
حسنه في عين بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط زيد فيكون احسن مع النفي
عليه مجردا عن الزيادة ثم فلان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن ويتوجه النفي

الى حسن رجل منتسبا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دون العيان بكونه دونه لا
يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان نفي الزائد على شيء ما يأبى ويمنع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل
كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال الممدوح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كجوازه في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان
يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف للمعنى
التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له
من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله لانه من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه

الاجنبية ما عرض له من الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى
الابتداء لا الاسم التفضيلي بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لو بقي احتاج فانه
من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لزم
الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ويكون في معناه تعقيد ركيك ف
كذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في امثال هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر عنها
عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اقصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه
وينقل بهذا التقريب الى ما اثره سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة
ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد باقامته من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه
بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر
مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل

كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل
احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عينه حسنا
ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها افعل ظاهرا لوقعت
افعل بالابتداء الا انها فرع للاول ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرناه ثم ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين
زيد الى آخره قولا مماثلا لقول الشاعر ولما ترك صدر البيت ليكون مبدأ لما هو
مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة في ذكره او هو
في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال
المذكور اولا وتمام البيت ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله ولا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتئية من اي او اتى
كالتحية من حيي او حيا وهو المكث والثاني وساريا من السري وهو السير
في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول

وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد
من الكاف والواو فى ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فى
به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا ورلب فاعل اقل وجملة انوهم صفة له وتانية تمييز
عن نسبة اقل الى ركبا ومنصوب على المصدرية اى اتيان تائية ولخوف عطف
على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا المعنى واديا اقل به ركب منهم كوادى
السباع والخوف منه وما فى ما وقى مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله ساريا بفضله
ومرت على وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى السباع
حين احاطه الظلام واديا يكون توقف المركب به اقل من توقفهم بوادى السباع
ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى وقت الا وقت وقاية الله سبحانه راكبا
ساريا سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منهم بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع فتم الكلمة
الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم
يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
اى كلمة دلت الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين فى نفسه اى فى نفس ما دل المعنى

الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليه ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى ويصح كون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله
بالمفهومية فيرجع كون المعنى فى نفسه الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان و
ثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا تستقل بالمفهومية فلا يراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى خرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا
خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه يفترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى
الفعل دخول قد لانها اما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل فى الحقيقة
و شى ومن ذلك لا يتحقق الا فى الفعل ودخول السين وسوف للدلالة الاولى على الاستقبال

القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لمعاني
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلام النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما اختصاصه بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل
لا يلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة الدالة
على تانيثها او تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير
المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا ما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وقد رد عليه وخط ووقوعه عنه بمنع لحد
النوع الصحيح احترازا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع المستكن خفي
او حضر فهو بالتعميم اليق واجدر   اي اي فعل دل بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان نضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف

اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة
دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون
معه نحو ضربنا الى ضربن كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله ولذا قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت حال كونه متلبسا باحد حروف
اتين في اوايله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين
المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون
لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم
يختص باحد معانيه بواسطة القرائن والمعرف المضارع لمشابهته الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
الشيئين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد

مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي المتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين
غيبتا اي حال كون المؤنث والمؤنثين اوذوي غيبة والياء للغايب غيرهما
اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه فقوله غيرهما
اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدل من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو من قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سواها ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا
الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون الجمع للمؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشاركه والاسم

فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل
يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمؤنث مثل يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين هذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المؤنث والواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل ذلك
اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون التي هي قائم مقام
الحركة حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب
فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و
تضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي و
الحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف

الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وهو
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد
زيد يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه
وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لان يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم والتاعدل عن الاصل لما
في باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدال الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كايش
في اي شي وقال سيبويه انه حرف براسه واذن في اصله اذا ان فخفف وقيل اذا
الظرفية نون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت

حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة
في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جارة فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا لئلا يكون من عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون في المعنى
زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن ليكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب
به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم تكن بمعنى
الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم
بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي
تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها

اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح
الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الخ
ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانها اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا تقدر
تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا فكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل
قولك لمن قال احمد انا ادخل الجنة مثال لما لا يعتمد الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل
اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل اخواتها
الا انها كان لانتصاب المضارع بها شرط وهو شرطين اشارة اليهما فيما بين المبتدا
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها سببية الاسلام لدخول الجنة

في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي
كون حتى بمعنى كي للسببية والى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى
كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما
بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا كذا واسير حتى تغرب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال ما بعدها تحقيقا وان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال
يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون من زمان التكلم بعينه وحكي
مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى
في هذه العبارة مرفوعا بقيت على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا
يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى حينئذ
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرفا ان تبتدا بها كلام
مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا يكون الفعل بعده خبره ليكون حتى داخلة على
كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال

اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد
نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند
ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول
كان الناقصة فهذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة
فانها لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها
لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في
وقوع السبب وهو محال وجاز في التامة مثل كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت
سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في
هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق
الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى
ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ
هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل

الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التأكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر
اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احدى
الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم
فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو
ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة التمني

نحو لعلي ابلغ اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا اي الا تكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء ولما نحو سأترك منزل لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي مثل ما وقع قبل الفاء في كون احد الاشياء الستة المذكورة في
امثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثل زرني واكرمك
اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها ولا يلزم من تقديرها بعدها
تكرار ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرورا والتي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا سواء كان من الحروف

العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها ان ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما
فقوله والعاطفة اذا كان رفع على انه معطوف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول
ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه
في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها وتبيين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما لحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان
تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضب واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح و
هو ان المصدرية ولما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي ومع هذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل

عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها التخصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اخفاءها
ان مع لا النافية على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي
عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لامي كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا
يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل ضعيفا
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس قياسيا كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى ويجزم المضارع
بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اى كلم المجازاة ومهما واذما وحيثما
فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما ولما بدونها فلا وان ومتى ومعا يجزمان
المضارع مطلقا سواء كان مع ما اولا وما ومن واى وانى واما الجزم المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت
اقرأ ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات

واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وان مقدرة عطف على قوله بلم اى وفي يجزم
المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي
المضارع ولا يبعد لو جعلا لضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اى مثل لم
في هذا القلب والنفي وتختص لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها ولذا قلت
ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى بنفي ما فعل مترقب متوقع تقول
لما يركب الامير لمن يتوقع ركوب الامير وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء ولا النهي نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا

هو المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي
للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين سببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل
الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين
ليجعل اول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشي سببا للشي فالمراد
بجعلها الشي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي بل ملزومية شي لشي وجعل
كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب بل اللزوم والملزوم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منهمك بحيث يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما
شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء
الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم والواجب في المضارع لدخول
الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان

اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه وآتيه ولذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا فصل الماضي نحو ان خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج فيحتمل
ان يكون تفصيلا لقوله اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان
اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه
كما تؤثر في الماضي فتؤتى بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خصصت المعنى بالاستقبال
فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي ان لم يكن الجزاء الماضي
او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك الامس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك

امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج
الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء الاسمية كقوله تعالى فان متّ فهم
الخالدون او امر كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهي كقوله تعالى فان
علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا
فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتني فيرحمك الله او استفهام او مضارع منفي
بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبي عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كان مقدرة بعد الامر نحو
زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية

اي سببية ما تقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يوجد بما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لاشيائها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة ان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقدر معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم
يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قراه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى
ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر

لاندهم ارسوانا لما فكل حنف امرا يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ و
فى بعضها مثال وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى
وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر لان
الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى المصدري ايض فاراد
النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ذكر المص فى شرحه صيغة يطلب بها الفعل شاملا لكل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن الجحود
مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب
والمتكلم بحذف المضارعة احترازا عن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا
على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى الامر فى الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى حكم الصورة حكم المجزوم
اي مثل حكم المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة
لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم
يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف
المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا نقول فى تعد عد وفى

تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وليس
المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
ولما هو باب الافعال لا غير زدت همزة توصل على ما بقى حذف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى
بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر ومكسورة فيما سواه اى سوى
ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس
بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال ما يكون بعد
حرف المضارعة ضمة واضرب مثال ما يكون بعده كسرة اعلم مثال ما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة اصل مردودة لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك
بعينه اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافته
الى المفعول اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول

مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم وله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغير لان مضاه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل الخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايض لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل ضرورة فى اختياره بعد حصول المقص باخف منه
ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج ليلا يلتبس فى
الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة
لقوله ويضم الثلث والثانى ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوى وروي من اللفيف فانه لا يعل عنه لئلا يفضى الى اجتماع
اعلالين فى يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة
غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين
فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع
وقول بدل واو قول ياء السكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحى كسرة

فاء الفعل نحو ضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذه المواضع وقال
بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى
بضم خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايض غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الافعال وجاء الواو ايض على ضعف فى قيل
قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله اي مثل باب الماضى المجهول فى معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى
المجهول من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث
فيه اذ يقع فيهما مثل قيل وبيع دون استخير واقيم اذ ليس فى ذلك مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين
ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة
وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما

والانفتاح ما قبلها   والمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه

على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له

من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور

والقيام والاسناد فيقال هذه الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه

ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل

فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فان فهمه موقوف على تعلق المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله

بخلاف الزمان والمكان والغاية هيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل

وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي

يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل

واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه

المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهب زيدا او

بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين

الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا

الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى

والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم

واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة

زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما افعال الاخر وهو انبا ونبا

وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة

اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها

الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاختصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاخيران

عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت

في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء

من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت

وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم

وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال

على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية

عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت

هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت

ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن

وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة

الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعوليها ومن خصايصها اي جمع خصيصة

وما هي يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر

احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل
مبتداء وخبر او حذف المبتداء او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعـ ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى ولا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم حذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيها الاختصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر
المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان
يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايده بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع ويخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص
افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء

على التقديرين لاستقبال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولا
لها كلاما قاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغايها فى معنى الظرف فمعنى زيد قايم
ظننت زيد قايم فى ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد
يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين
اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب
قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك الغاؤها فى هذه الصور
واجب فلهذا قيد جوازه المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني
بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما ولهذا خص هذه الالغاء الخاص بالذكر
مع ان المطلقة ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل

النفي داخل على معمولها وقبل السلام اى لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدور الجملة وضعا فاقتضى
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق
باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما
كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها
على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما

بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا وان يغاير المتاثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وبما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا أجري
راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما
ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن
يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اى ولبعض افعال
القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر غير معانيها الاول وهي
اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما

قيد نا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان كان
جاء بمعنى صرت ذا خال حسبت صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت تعدى به
اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه
ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه
قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلمه بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجبت جرة ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى
العلم والظن انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك
التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة ولتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة

فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع
له في الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل
جزئي في تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها نظرا الى ما ذكرنا ههنا
لكنه لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي افعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا
وراح ومازال ومانفك ومافتي بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس في
ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن
كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة في
اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء

ماجاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم
يكن على وزن ما نحتاج اليه او استفهامية والضمير ما جاءت يعود اليها وانما
انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا نقعد ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت
الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال اندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناها اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى
هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب جزءه الثانى لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قايما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا
اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل

عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على
قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة
الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان
يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدور كاين وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهى
التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان
فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة

باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بنصوصها مثل اصبح زيد قليا وامسى زيد وما
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول تدل على اقتران المضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى
او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه
الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل
في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان
مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين
وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من
سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات
ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا
وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال

من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال او من البارح
لليلة الماضية وما فتي ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم
على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل
فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته
من زمان قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليهما لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام للتوقيت اي فعله مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها
في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه
اي من اجل انه للتوقيت اي لمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة

مثل اجلس ما دام زيد جالس اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يقع ما دام با
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفى فانها مع الاسماء واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قايما اى الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قايما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم
نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى
تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان
اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان واجبا كالمثل المذكور للمثال وهى اى
الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال وقعت
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر
فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما فى هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية

اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى الصدر واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلاف ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة الفقد بهم فكانه لا مخالفة بينهم
وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى
معناه النفى افادتم الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى
بحسب اللفظ وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل
صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والجرجانى على انه لا يجوز من رعاية للنفى او يمتنع تقديم معمول النفى عليه
والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله
كالنافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان
ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا الخبر بنفسه فى قولك

عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمع لا انك جازم او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوت الفاعل حصولا
اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل وكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه
اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة ولم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجا كلعل والانشاء
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها فيقول على احد استعمالين
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدرها ان الاستقبال
نحو يحيى لمعنى الرجاء الذي هو يتوقع وجود الفعل ذا الاستقبال وزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق

الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشابه بالمفعول و
ليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلي جاءت زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة
وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء وقواه
شارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب ويقول على الاستعمال الاخر
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علمت ان زيدا قايم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما في هذا الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير فصل فانه مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فهو تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى قدم وهو
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج زيد فان اعمل الاول كان
زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكنا
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهو في هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد

بحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دون حصوله كاد
تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل
فى الحال فهنا علم اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافى للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انحذف عن خبر
عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان
كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل
النفى على كاد فهو اي كاد كالافعال اى كساير الافعال فى افادة اداة
النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه
اي نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى
فكقوله نعم وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
واما فى المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد

بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات رسيس الهوى لما خطاؤه
والما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول ان قوله نعم وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء
الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى فلتخطية بعض الفصحا لمخطئى ذي
الرمة وذا الرمة فى تسليم تخطيته روى عن عنبسة انه قال انا قدم ذو الرمة الكوفة
ولعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطاء ابن
شبرمة فى انكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله نعم لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى
للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كساير الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه
تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله نعم فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير النوى
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفى الداخل على كاد
انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على كاد كالنفى
الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
فى الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل تقال

طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وفد جاء طفق يطفق كضرب يضرب

وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى

طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد

فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل

تقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى

اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه

نحو اوشك زيد ان يجى واوشك ان يجى زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان

نحو اوشك زيد يجى ۔ فى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ

فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه

بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف

للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايض فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام فى

قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو لله دره و واها له لكن ينتقض بنحو قاتل الله من شاعر

ولا شد عشره فانه فعل ما وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه

الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع

لانشاء التعجب فحسب حيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل

فى الدعاء ولذا اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما

صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذى

تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين

فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى افعال التعجب غير متصرفة

مثلها احسن زيدا او احسن بزيد وبيان اى فعلا التعجب الا انما يبنيان من افعل التفضيل

لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا لما على

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل فى

الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد

مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه اى يتوصل بما يبنيهما

من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف

فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم

المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير

الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما

من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما

فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى

الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وقيد عدم التصرف بالتقديم يستلزم

عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشىء يستلزم تاخير غيره وكذا

تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو

للتاكيد لا للتاسيس على ان لكل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه

ينفصل عنه بالمقصد فكانه اعتبر المقصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين الفعل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه
كان له في الماضي حسن وافتخر دائم الا انه يتصل بزمان المتكلم بدكان دايا قبله
وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظ نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعدها
الخبر في باب شيء احسن زيدا او انا سبب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
بعدها خبرها قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل
كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يتقوه اي بان يتقوم
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه
اي مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة

الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كما خرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله
حسنا بمعنى صفه به قال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان
يجعل زيدا حسنا وانما جعله لذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
بعض الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح
الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة بكسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء
واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما
اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لو لم تعين
ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام

اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه ات او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي
اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
الصلة بجملتها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلها هي اي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هي
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره اي الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال
فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني
شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقته الفاعل
اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه

عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان و
نعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما
لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وسقوط نحو بئس
مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا
جامع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله
تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال
المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب او صار
محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله
او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا
او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه

في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيدان
وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال اما في حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا الا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص

اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
لا يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن شأنه اي لاجل
انه يدل على معنى غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر وضع للافضاء
بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها يضاف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهو اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء حاضرة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما

باسميها لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسميها حيث وجدت
خلاف ما بقي ههنا ورب وواوها اي الواو التي تعد بعدها رب وفي عدها
من الحروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤها وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا
دائما والثلاث البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقد كثر ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم
الجمعة وعلامة من الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من
البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجي اكيد
وللتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي يجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم
وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى وللتبعيض اي وقد يجيء من
للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في
غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فا

حاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او
هو وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى
للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب الطالب
منته باعتبار الشوق الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم
يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع
بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال
اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها فلا
للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوز عندهم قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها للشيء حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى و
لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق
امر الى مجرور الباء هذا كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك
بزيد اي بمكان يقرب منه وبمعنى الاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه

مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمنه معنى التصيير او فعال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد بعمرو ازال الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم
والنفي بليس نحو ليس زيد بقايم وبما نحو ما زيد بقايم فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال
لزيد او بلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت
للتاديب او خارجا نحو جئت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه
لم يفعل الشر اي قلت عنه وزايدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم
للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد
طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام

كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم اقتضائها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق التعليل الذي هو مدلول رب لانها اذا وضعت الشي ار حض
واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على مذهب الاصح وهذا مذهب
ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التعليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز ح
الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم
لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود
القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم لا وجه لمميزه
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء
وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوقها على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها الصغير وربما بمعنى رب فلا تقيد دون المعطوف عليه لان ذلك بعيد وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال لا تستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني مطلقا الواو عن درجة
الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
لحطاطها عن رتبة الاصل وهو الباء بخصيصة باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله
من الاسماء الظاهرة لحطاط رتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض
المظهر وهو ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو
والتاء في الجميع مما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله
واقسمت بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني
كما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر
لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الاسماء

عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
هنا نحو جاءني القوم حاشا وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب يكون افعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثلها واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ونونات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انَّ وانَّ وكانَّ ولكنَّ
وليتَ ولعلَّ اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل
على قسم منه كالكلام الموكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى
ان المفتوحة وهي بعكسها اي بعكس ان قياسا على حروف المضاف بان يقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى
يتم كلاما فلو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة ولهذا
اسكر على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء
يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزل هذه الحروف

عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل
على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها
ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم
اي احدثت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد او المفتوحة مع جملتها
مع اسمها وخبرها سواء جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن
ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي موضع يقتضي الجمل ووجب
الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد وكسرت ان ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكون موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول وما اشتق منه
لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت ايضا بعد الاسم
الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع
جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال
كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وفي
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه مبتدأ وكون
المبتدأ مفردا واجب نحو لو انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو التخصيصية لانها

مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انّي معادلك زعمت اي لولا زعمت انّي معادلك ولولا انك تنحّي
صدر منك ولذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل
محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك
جاز في موضع التقدير ان لتقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح و
الكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه فانها وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان
المراد من يكرمني فجزاؤه انّي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
الفتح على انها معهما مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة
وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله
ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي
سمته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين
تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه

بالجر عطف على اذا عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه ومما وجد
ذلك في كثير من النسخ ممن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي يتعين الكسر لان اول
المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول
اقوالي يتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم او فايدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من حيث انه في حكم الرفع سواء كانت المكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت انّ زيدا قايم وعمرو فان في هذه المثالة
ان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه على محله دون انّ المفتوحة لم يجز العطف على محل اسمه
بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم
انّ المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم
يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا

وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث خبر للمعطوف
على اسمه يكون العامل رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتدا
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضي فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول
ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي يكون اسم
ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما ان لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه
فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور فيه ولكن في جواز العطف على محل
اسم لكن كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وقلت اللام التي هي لتاكيد معنى

الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا تجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام
مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقايم او دخلت على الاسم اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على
ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل ولا تلحق دخول
اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني
ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا لتقديم ان دون اللام تنبيها
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما وفي لكن
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد
وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وجاز الغاؤها
اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر
وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
اللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهنا
خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام

لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء
اى من الافعال التى هى من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على
ما يقتضى المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غيرهما متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما   وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند
البصريين ويخفف المفتوحة كالمكسورة فيعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
فى ضمير الشان المقدر والسبب فى ذلك على ما نقدمه ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من
مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقعة
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع فى سعة الكلام
ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا
ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان
خبرا لها فيكون عاملا فى المبتداء والخبر لما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملا
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل فى الظاهر وان كان
اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر وقت

دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدبر اى المفتوحة على الجملة التى
لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها
على المبتداء والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير
الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو فتى لهم اظن انك
قايم وحسبت انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معتمد واما فى الضرورة فجاء فى
المضمر فقط قال الشاعر   فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى   فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلث للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو او لا يرون ان لا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة
فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المصدرية
والا فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المبنى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتنبيه اى لانها ثابتة وهمت

حروف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدًا الاسد ان زيدًا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر ويخفف اي كان فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها ملت كان ثدييه لكنه على الاستعمال
الغير الافصح للعرف واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في
ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في
ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا و
ان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هي مخالف نفيا واثباتا
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجيء يتوسط اي لكن
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي
ولهذا اختصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجيء وقد لا يكون

نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب ويخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاوجبت مجيئها لخلاف ان وان المخففتين فانه
ليس بينهما ما اوجبتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس و
الاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف
له شاهدا ويجوز معها شددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قايم والمستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اعني زيدا قايما اي اتمناه كائنا على صفة
القيام فالجزآن المنصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء
الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبي كانت
رواجعا والمحققون على رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي
لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وانشد الجرمي بكسر لعل كما
جاء في اللغة العقيلية وانشد الرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم
يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار

منك قريب وأجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف
في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء
ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجرباء وحكم
بشذوذه في اللغة الاما آل ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى و
او واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند
الكثيرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب البعض اليه الى ان
بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وجاءني زيد بل عمرو وليست منها لان
ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف و
المعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم
عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف

والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب ثم
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم
فحتى متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها المفيد اي العطف بها قوة في
المعطوف وضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى تم الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غير فصيح لانه يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
اليه على شموله جميع اجزاء الكل المتعلق نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف

اووحتى العاطفة

كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الانتهائيات في العاطفة ما يلاقي الجزء الآخر
فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم
على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع
مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء
في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود ومن اتحاد المتجاورين هكذا
في بعض الشروح ومن هذا يظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل
المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف
الثلث لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك
الاحد منهما اي غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في نحو ولا تطع منهم
اثما او كفورا للكل من الامرين لانها تستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوى الاخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت
احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل

ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما
وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح ومن يكون تركيب ارايت
زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لنزوله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد
ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه
وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي
بتعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جاءك
اولا وقد يجاب عنه بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين بصحة
وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وفعلها اشارة
في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول

الكلام وعطف قوله كان جوابها باليقين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط
على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى ولم المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل
ام شاء اى ان القطيعة التي اراها الابل وهي جمع ضرب فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها لقولك
ام شاء اي بل اى شاء واما الاستفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل
وحين المصدر الاضراب عن الاستفهام الاول عن الاستفهام الثاني واما قبل
المعطوف عليه لانه مع اما اى غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني
اما زيد واما عمرو وليعلم من الاول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او بخلاف
اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد
او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من
الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم توارد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا واجيب
عن الاول ان اما السابقة المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخل على اما الثانية لعطفها على اما
الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة

اخرى فلا لغو ولا ولا بل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدها معينا اي يسبب
الحكم اى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم
الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى جاءني عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه
خلاف فذهب بعضهم الى ان الكلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه بعضهم الى انها تثبت
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه يعني ما جاءني زيد عمرو بل جاءني عمرو واما في حكم المسكوت عنه
او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اى غير مستعمل بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي عن الاول فيكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت في عطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني

زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي

الا واما وها فيصدر بها الجمل كلها اي لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم

اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم

وتدخل ها حاضرين المفردات على اسماء الاشارة كي لا يغفل المخاطب عن الاشارة

التي لا يعلم معانيها الا بحضورها تا نحو هذا وهاتا وهذان وهولاء وحروف

النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد

واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد

فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير

زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب ومتصف بزيادة القرب

وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان ما القريب بالمعنى المقابل للاقرب

هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة

لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فنعم في جواب اقام زيد بمعنى

قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام

زيد وفي جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان

معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد

من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم

وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختص

بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فبلى

لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى

انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب

اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام لا تك في غلبة استعمالها

مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك

ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم

من غير ذكر فعل القسم فلا يقال احلفت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب او الله

ولعمري يقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان

تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان قد اتاك

زيد او لم ياتك اي قد اتى ولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول

ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة

وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء

من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب ففي هذين الموضعين خلاف

ما ذكر المصنف من كونها تصديقا   وانما سميت هذه الحروف

روايتي لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فايدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس والفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفايدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي
نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادتها مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو
لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما
ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير رواية
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرجت اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو
اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
شرط ومع بعض نحو فبما رحمة من الله لنت لهم مما خطيئاتهم

اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل
اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على كمال
التعظيم بحيث يستغني عن القسم فزيد لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع
المضاف كقوله في بير لا حور اي بير حور والحور الهلكة جمع حاير اي هالك من
حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي
ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي مختصة بما في
معنى القول اي بفعل مستتر في معنى القول لتقرر المظروف في الظرف وغير منفك
عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فلا يقع في الاكثر
الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان
يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمقوله ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابرهيم وكذلك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيا هو ائت
حرف دال على ان ائت تفسير لمفعوله المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم

الا اما امرتنى بان اعبد الله فتقول ان اعبد والله تفسيرية لا ضمير في بر و في امرت معنى

القول وليس تفسيراً لما في قوله ما امرتنى لانه مفعول بصريح القول وقد تفسر بها

المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله

ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو مفعول الفعل الظاهر لا وحينا

ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة

المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في

تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها

بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص

ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال

الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا

ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت

بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلهما

في تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قايم اى قيامك او ما في

معناه نحو اعجبنى ان هذا زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو

اعجبنى ان زيدا اى كون زيدا هذا

حروف التحضيض

هلا والا ولو ما ولولا

ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد ان يدل

من الاول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ النوع

تلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا اى ضربت

وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل

ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى في المضارع بمعنى الامر

ولا يكون التحضيض في الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب

على انه ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على

فعل مثل ما فات

قد

والتقريب قد سمى بهما لمجيئهما فان هذا

الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه

يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضى التقريب من الحال مع التوقع

اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب

الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلوة ففيها اذن ثلث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون

مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه

وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى ستعمل

الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق

مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل

بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا

حروف التنبيه

وهل لها صدر الكلام لا يتقدمها في خبرهما لدلالتهما على احد انواع الكلام

كامرو منخلان على الاسمية والفعلية نقول في الاسمية ازيد قايم وفي الفعل اقام
زيد وكذلك هل تقول فيهما مثل هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة
تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لانه اصلها ان
يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرتا
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في
مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة
على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب
زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار
دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
في الحقيقة لان اصله اترضى نضرب زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام
عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف
سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل
اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وامن كان وافمن كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا
تتصرف تصرفها ان ولو لها صدر الكلام لما مر فان
للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه للماضي وان دخل في المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء
دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
لمضي المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو ضربت لو ضربت
ولو تضرب اضرب بعني واحدا اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع
ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو فوق لو تقاني ولانه مومنه
خير من مشركه ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجي مقدر فيه فيلزم انتفاء مما

معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا
المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان يعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشي بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمه
الاهانة الاكرام فكيف لا تستلزم الاكرام كما مر وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا
من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما
فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه

كان ضميرا متصلا بارزا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا
لفاعل الفعل محذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل
وحده ومن ثم اي من اجل ان لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموله فاعل للفعل المقدر بعد لو
الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل الطلب بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في
خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من
الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق ولانه
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها والدال على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شي منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المحذوف
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان
كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا
لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم
القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح حتى في تكونه طرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه

المضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط للجواب حيث بطل عمل
ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى
فهو جواب للقسم لكونه المعتمد عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل
والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك و
ان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الغاء الشرط
على ترتيبه وان اتيتني فوالله لا اتيك والغاء اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار
القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف

وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فانه وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبارهما جميعا نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
باعتبار اول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين
نفع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل
عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضي
تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان
على تقدير تقديم اللامين على نشرهما حيث مثالا معا وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ
به او مقدرة لمكنوظة في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها الجمل نحو
اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي

مذكور فتم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لا لاحد الضدين
على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابلها
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
لزوم الفاء في جوابها وسببه الاول والثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي
حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو
اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
اي سواء كان مطلقا غير مقيد بحال نحو تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم
نحوه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لا يمتنع
مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة بحال نحو التقديم وعدمه مثل اما
الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما و
وسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي الحرفين في الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط

صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان كان
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل
لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد
بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق وزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فمنطلق بصيغة الفعل الما
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اتيان زيد

فمنطلق بالنصب بتقدير مذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اسما نون الجمعه
فريد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم حواله بهما
بلا حرف ولذا مثل المصنف بما يكون الواسطة بين ما وفانها منصوبة
لظهور اشكونا مرفوعة لكثرتها كلا الردع هو الزجر والمنع بقوله
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ردعا لك اي ليس الامر كما تفعل وقد يجي بعد الطلب
لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك
وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى ولذا كان بمعنى حقا جاز ان تقال انه اسم بني لكونه لفظه
كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لانك تدع المخاطب عما تقوله
لحقيقة الضد لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا لما فهموا من ان المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وان جعلت
هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فيه من اول الامر يكون هذه على بناء بالحقيقة والحركة تلك على اعراب
باقلية لانها كالحرف الاخير محققا فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقي فخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق

تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام
تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياج
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا لحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا تلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة
بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال
الظاهر منها او الفايدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون
الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر سيما التنوين في الاصل مصدر
نونته اي ادخلته نونا فسمي به نون الشيء اعني النون نونيا اشعارا بالتجدد ونحو
وعوضا لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه حدثا وهو
في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا
الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن واشباهها فاخرجها بقوله
تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا تتبع
حركات اواخرها انما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المسادر من تبعيتها

الآخر يحتمل ما بين غير تخلل شيء وههنا الحركة تتخلل بين آخر الكلمة والتنوين فان
قلت فآخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المشاد من الآخر الحرف
الآخر ولم نقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تبعيتها
حركة الآخر تعلقا فانتفى لوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي النون للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل من وجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتحقق معناها
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله
غير معين نحو صهٍ اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن
الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقوله
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق
الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا
فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت
الجملة للتخفيف لحق لها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ
وساعتئذٍ وعامئذٍ وجعلنا بعضهم فوق بعضٍ اي فوق بعضهم وعرفت بكلٍ
قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم لمسلمات

فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيهما ما يقابل في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه
للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين في
ولو كانت للتمكن زالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا
تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائهما جاريا واقعا كما
تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق
القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستحقا باشباع حركته ولحدوث من
الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق صوت
باستدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف

عند التغني بنون التاكيد واما الملحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
يعني القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند
التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم
من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق
هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم
مخصوص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع
لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلم المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل وحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم

او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت
لئلا يلتبس في مثل هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة
مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين
نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما تشبيها فيهما
بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو
اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل
تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله
لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال لا يزيد ما ينفي من الا قليلا لخلوه
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت
القسم اي جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون صلاحيته لذلك وفي

قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازمه
بل جائز وكثر دخول نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد بما فانه
لما اكد الشرط في قصده واتاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وفتح
ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان شرط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل
الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما
غير ما ذكر بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ الاستثناء
عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في
جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه جوز التقاء الساكنين على غير حده وجعله
مغتفرا كما في الوقف وليس مرضيا عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة

في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني بحسب ان يعامل آخر الفعل مع التنوين
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا والغرض
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه
ان التنوين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو
شيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي و
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن
يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل ويكسر الياء المفتوح ما قبلها
كما كسرتها مع المنفصل تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز
وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة وبعينها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين بردّ اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل
ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترى يا ابن هذا
لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل تروا
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم

هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل برين في هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون ولتغزن
عطف على هل برين لا على ترين اى ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة
كما يرد مع ضمير التثنيه في اغزوا واغزن في اغزى حذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثله وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في
كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها
لما وقع مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففه تحذف
للساكن اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اى لا تهينن حذفت النون المخففه لالتقائها اللام الساكنه التي بعدها
وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير وتحذف
لحوها كما تحذف التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة
في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففه كما اذا الحقت باغزوا واغزى وقلت
اغزن واغزن لحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين

لازم في الاصل والمخففه ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بالبقاء اثر على
ما ليس بلازم والمخففه المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن
اضربا تشبيها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فالتنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم
او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابن خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا ولا يلحق بنا من تبعه شرور ناجز او اجعل نونات نقايضنا خفيفه
كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة الى ادابة عبوديتك على نهج الاستقامة
وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافيه وعن مرضة اسقام
الجهالات شافيه وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد
الفقير عبد الرحمن الجامي دفعه الله سبحانه في وطايف عبوديته
للاعراض عن مطالبة الاعراض والاعراض صحوة السبت الحادي عشر

شهر رمضان المبارك سنه وقد فرغ من كتابته
في التاسع من الشهر المذكور سنة احدى وسبعين
بسعاية العبد الفقير الى رحمة الله اللطيف
امين الدين بن فتح الله
عفا الله عنهما